

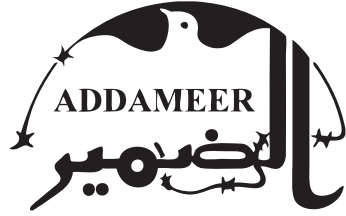


مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

# التقرير الإداري السنوي

٢٠١٣





مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

# التقرير الإداري السنوي

٢٠١٣

رام الله - فلسطين

٢٠١٤



## المحتويات

- ٧ ..... تقديم
- ١١ ..... ملخص تنفيذي
- ١٣ ..... واقع حقوق الإنسان خلال فترة التقرير
- ١٥ ..... أهم النتائج والأثر الذي حققته الضمير
- ١٧ ..... إخفاقات، وأنشطة لم يتم تنفيذها
- ١٨ ..... منهجية عرض التقرير

### ١. الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية

- ١٩ ..... بحق المعتقلين والأسرى وعائلاتهم أثناء الإعتقال أو الأسر
- ١. الهدف المرحلي الأول: دعم الأسرى والمعتقلين وأسرتهم لمواجهة ممارسات وسياسات التعذيب والعقوبات والمعاملة الحاطة بالكرامة
- ٢٠ ..... ٢. الهدف المرحلي الثاني: ضمان المساءلة والمحاسبة للجرائم والانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم
- ٢٥ .....

### ٢. الهدف الاستراتيجي الثاني: ضمان التزام تشريعات السلطة

- الفلسطينية وسياساتها وممارساتها بمعايير وبنود القانون الدولي
- ٣٣ ..... لحقوق الإنسان فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية

١. الهدف المرحلي الأول: المساهمة في توفير الحماية والدعم لضحايا الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية ..... ٣٤

٢. الهدف المرحلي الثاني: ضمان المساءلة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب بخصوص الانتهاكات ذات العلاقة بالحقوق السياسية والمدنية ..... ٣٥

٣. الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير مجتمع ومؤسسات مساندة للحقوق المدنية والسياسية للفئات والأفراد المنتهكة حقوقهم ..... ٣٩

١. الهدف المرحلي: رفع وعي المجموعات والأفراد المنتهكة حقوقهم السياسية والمدنية ..... ٤٠

٤. الهدف الاستراتيجي الرابع: دعم وتطوير قدرات المؤسسة لبلوغ أهدافها بكفاءة وفاعلية ..... ٤٣



رئيس مجلس الإدارة  
عبد اللطيف غيث

الواقع يشير إلى أهمية و ضرورة وجود مؤسسات مهنية كفؤة و متخصصة بقضية الأسرى و المعتقلين، في ظل إحتلال مرير و قاسي، تتعرض فيه حقوق الإنسان لإنتهاكات واسعة و شاملة يأتي في مقدمتها مجال الإعتقال و الأسر. لذلك جاء ميلاد الضمير قبل حوالي ٢٢ عاما ردا و تلبية لحاجة رعاية شؤون الأسرى و الدفاع عنهم، و التفاعل مع همومهم و حاجاتهم.

هذه الأهمية و الضرورة لم تتوقف أو تتراجع بسبب زيادة حدة الصراع و بالتالي مضاعفة حجم الضحايا و الإنتهاكات. الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهد في تكريس و بناء هذه المؤسسة الوطنية و الإنسانية.

كما أن الواقع يؤكد إلى أن الرسم البياني للضمير لا زال في صعود نسبي سواء في القدرة الإنتاجية أو عمق التجربة أو الإمكانيات و القدرات أو شروط و مواصفات العمل المؤسساتي و مع ذلك ما زال هنالك مسافة لقطعها لتغطية مساحة واسعة لقضية الأسرى و المعتقلين.

لقد جاءت حصيلة عام ٢٠١٣ تتفق و تتناسب مع إمكانيات الضمير و خططها و أهدافها، و إستطاعت أن تتجاوز المعوقات التي إعترضتها سواء الداخلية أو الخارجية و أي خلل ظهر في هذا الجانب أو ذاك جاء بفعل تطورات موضوعية خارجة عن إرادتها، الأمر الذي يفرض الأخذ بالحسبان التطورات و المفاجآت في واقع صاحب و متحرك.

إن الضمير تطمح و تسعى لأن تطور عملها و منسوب إنتاجها، و مضاعفة قدراتها و إمكانياتها تلبية لحاجات شعب يعيش تحت الإحتلال الذي يفرض صراعا قائم على معاملة الإعتداء و الإنتهاك و بالمقابل الرفض و المقاومة. صراع لا يلوح في الأفق الترتيب لأية بوادر لإنهائه مما يعني المزيد من الإنتهاكات و الإعتقال و الأسر.

حتى تستطيع الضمير تحقيق أهدافها لا بد من منهجية عمل و فلسفة محددة، و هو التوجه للعمل الحقيقي و الملموس. فهي تنأى بنفسها عن ممارسة الدعاية لذاتها و سط زحام العاملين في هذا المجال، و هي لا تقبل المظاهر على حساب الخدمة الصحيحة المطلوبة، و لذلك تحرص على تدعيم و تكريس منظومة أخلاقية تستند إلى مبادئ و أهداف وطنية لشعب محتل له حقوق مسلوبة أقرتها شرعية و مفاهيم حقوق الإنسان، فهي تعمل في بيئة تفتقد إلى العدل و الإنسان فيها الضحية.

أود وبمناسبة إصدار الضمير لتقريرها السنوي ٢٠١٣ أن أنتهز الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل لكل من دعمها و ساند برامجها، و وقف إلى جانبها سواء الجهات الدولية المانحة أو شركائها، أو المؤسسات الصديقة دون أن ننسى الجمهور و الأنصار و الضمائر. و أتمنى أن يقابل هذا الدعم و الإسناد بمزيد من العمل الجاد و الحرص على مصلحة قضية الأسرى و الإنسان الفلسطيني.

كما و أتقدم بالشكر و التقدير للعاملين و على رأسهم المديرة العام و أدعوهم لتحقيق أداء و روح عمل الفريق الواحد و إغتنام أي فرصة لتطوير القدرات الذاتية.

**رئيس مجلس الإدارة:**

**عبد اللطيف غيث**





واجهت مؤسسة الضمير مع نهاية العام ٢٠١٢، وخلال العام ٢٠١٣، هجمة شرسة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، بدأت باقتحام مقر المؤسسة ليلة الحادي عشر من كانون الأول ٢٠١٢، وسرقة خمسة أجهزة حاسوب، وكاميرا فيديو، وكاميرا عادية، وعاثت تخريباً بممتلكات المكتب، وبخاصة الملفات الورقية والأرشيف.

كما استمرت سلطات الاحتلال بمنع رئيس مجلس الإدارة السيد عبد اللطيف غيث من دخول الضفة الغربية للعام الثالث على التوالي، وتم اعتقال كل من المحاسب سامر عربيد، والمحامي أنس البرغوثي الذي تابع قضايا الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية سابقاً، وكلاهما أفرج عنه بعد مرور شهرين تقريباً، وتم الحكم على الزميل أيمن ناصر لمدة ١٣ شهراً ليطلق سراحه في تشرين الثاني ٢٠١٣.

أما على صعيد البيئة الداخلية للمؤسسة، فقد استقال كل من الزميل عزام صرصور منسق التوعية والتدريب، والمحامي فراس صباح، وشريف سليمان المنسق الإعلامي للمؤسسة. واستطاعت المؤسسة أن تقوم بعملية توظيف جديدة لبعض من الشواغر المذكورة. كما قامت باستحداث وظيفة باحث ميداني في القدس، ومسؤول تجنيد أموال بدوام جزئي.

سياسياً، شهد العام ٢٠١٣ تطورات إيجابية وسلبية أثرت بشكل مباشر على قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين، فالعودة إلى المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، ضمنّت إطلاق سراح جزء من معتقلي ما قبل اتفاق أوسلو، ممن قضوا أكثر من عشرين عاماً خلف القضبان (وكان عددهم ١٠٤ أسرى)، ولكن للأسف تحفظت دولة الاحتلال على إطلاق سراح الدفعة الرابعة بحجة تعثر المفاوضات، أو بالأحرى بسبب عدم رضوخ السلطة الفلسطينية بشكل كامل للضغوطات الإسرائيلية، فالسلطة كانت قد وافقت - للأسف - على عدم الانضمام لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الأساسية كشرط للعودة إلى المفاوضات، الأمر الذي أتاح لدولة الاحتلال مواصلة ارتكاب الانتهاكات الجسيمة على مختلف الأصعدة دون حسيب أو رقيب، من قتل عمد، وتوسيع للمستوطنات، وهدم للمنازل، ومصادرة أراض، وبناء جدار الفصل العنصري والضم، واعتقالات يومية، وحصار قطاع غزة، وغيرها العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. يذكر أن العام شهد ارتفاعاً ملموساً في اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وحتى المواقع الدينية في بعض القرى والمدن، دون أي مساءلة أو محاسبة، بل -على العكس في بعض الحالات- تمت الاعتداءات تحت نظر قوات جيش الاحتلال، كما جاء في توثيقات مؤسسة «بيتسيلم» لحقوق الإنسان في أكثر من فرصة.



وعلى مدار العام ٢٠١٣، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٣٨٠٠ فلسطيني؛ أي بمعدل ما يقارب ١١ حالة اعتقال يومياً. وتشير هذه الوتيرة العالية للاعتقالات، إلى استمرار سياسة وتوجهات قوات الاحتلال الهادفة إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني، وفرض العقاب الجماعي عليه، ما يُوجب ضرورة تطوير حجم ونوع المتابعات القانونية والتوثيقات المتعلقة بتلك الاعتقالات والانتهاكات المرافقة لها، ليكون جزءاً من آليات المساءلة والملاحقة للاحتلال وقياداته في قادم الأيام.

تركزت الاعتقالات في العام ٢٠١٣ على الأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما ارتفعت وتيرة الاعتقالات الإدارية، يضاف إلى ذلك تزايد حدة الإجراءات العقابية التي تتبعها قوات مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى؛ من اقتحامات ليلية للغرف، وتنقلات دائمة بين السجون، وإهمال طبي متعمد بحق الأسرى والمعتقلين، ما أدى في العام ٢٠١٣ إلى استشهاد الأسيرين ميسرة أبو حمدية وحسن الترابي، واستمرار حالات التعذيب في مراكز التحقيق وأثناء عملية الاعتقال، ما تسبب باستشهاد المعتقل عرفات جرادات في سجن مجدو<sup>١</sup>.

استمرت الإضرابات الفردية عن الطعام أيضاً، خلال العام ٢٠١٣، ضد الاعتقال الإداري، وضد سياسة إعادة الاعتقال لمن أطلق سراحهم في صفقة التبادل العام ٢٠١١، وكان أبرز هذه الإضرابات إضراب الأسرى الأردنيين، مطالبين بنقلهم إلى الأردن بناء على اتفاق وادي عربة، وضد سياسة حرمانهم من الزيارات العائلية الدورية، ولتحسين ظروف احتجاجهم السيئة.

داخلياً، واصلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية استهدافها للناشطين السياسيين والمجتمعيين، من خلال الاعتقالات وسياسة الاستدعاءات اليومية للتحقيق، فتعرض مئات الطلبة الجامعيين للملاحقة والاعتقالات، وبخاصة ممن تجرأ على معارضة سياسة السلطة في قضية المفاوضات، وقُدِّم عشرات الناشطين للمحاكمة بتهم الدم والتشهير أو التناول على أصحاب مناصب عليا، في انتهاك صارخ لحرية التعبير عن الرأي أو الحق في التجمع السلمي.

وعلى الرغم من هذه الظروف كافة، بذلت مؤسسة الضمير قصارى جهدها لدعم الأسرى السياسيين الفلسطينيين تحت سلطة الاحتلال، ولدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، من خلال برنامج الدعم القانوني، وكثفت من مراقبتها للانتهاكات التي ترافق عمليات الاعتقال وظروف الاحتجاز، من خلال برنامج الزيارات الدوري. وطرحت قضية الأسرى والمعتقلين بقوة على الصعيد المحلي والدولي، من خلال برنامج الضغط والمناصرة. وساهمت في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ورفع الوعي لدى الفئات المنتهكة حقوقها بأهمية العمل المشترك لمواجهة أشكال الانتهاكات كافة، من خلال برنامج التوعية والتدريب.

أصعب التحديات التي واجهتها الضمير خلال العام ٢٠١٣، كانت الانتهاكات الإسرائيلية بحق أفراد طاقمها، وعلى الرغم من صعوبة الوضع المادي أيضاً الذي أثر على إمكانيات التوظيف، فإن الضمير حافظت على استقرار جيد من خلال العلاقات

١. الرجاء مراجعة تقرير الانتهاكات السنوي للعام ٢٠١٣.

الاستراتيجية طويلة الأمد مع معظم داعمي المؤسسة الرئيسيين؛ مثل:

Irish Aid, Christian Aid, ICCO, UNDP, and Solidaridad Internacional.

كما طورت المؤسسة علاقات جديدة نوعية مع مؤسسات مثل:

Norwegian Foreign Ministry, Grass Roots Heks Epper, MUNDUPAT, Sigrid Trust, Henriesh Boell

لم تكن الضمير لتستطيع تحقيق هذه الإنجازات لولا تميز طاقم عاملها كافة بروح الانتماء العالية لقضية الأسرى والمعتقلين، ومثابرتهم على العطاء الدائم، وبأعلى درجات الكفاءة المهنية والمصداقية. فلهم عميق الشكر والتقدير.

تتقدم الضمير بشكرها العميق أيضاً، لكل من آمن برسالة المؤسسة، ودعم عملها؛ شركاء كانوا أم متطوعين أم مؤسسات صديقة دعمت قضية الأسرى، وبخاصة أثناء الإضرابات عن الطعام، لهم نقول إنه لولا مساندتكم، لما تجاوزنا كل الصعوبات.





## ملخص تنفيذي

استلمت المؤسسة خلال العام ٢٠١٣، ٥٠٨ حالات جديدة طلبت المساعدة القانونية، وتوزعت هذه الحالات بين ٣٣٤ حالة بالغ، و١٧٤ حالة طفل، وبواقع ٩ نساء و٤٩٩ ذكور. كما توزعت هذه الحالات على مختلف مناطق الأرض المحتلة: رام الله، الخليل، بيت لحم، أريحا، نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، غزة، القدس حيث تابعتنا ٣٣٠ حالة، وكانت أعلى نسبة اعتقال خلال العام.

وتابعت الوحدة القانونية ٦٩٨ قضية قانونية لهذه الحالات خلال العام، توزعت بين: ٤٠٤ قضايا توقيف، ٧٩ تحقيق، ١٧٥ إجراءات محاكمة، ٢٠ اعتقال إداري، ٦ استئناف على الحكم، ٨ شكاوى مختلفة، والبقية بين التماسات للمحكمة العليا، و(٥) وحالات مرضية، وقضايا التلث. وقام طاقم المحامين بحضور ١٩٨٥ جلسة محكمة خلال العام.

نجح المحامون بإطلاق سراح ٦ معتقلين من التحقيق دون قيد أو شرط، و٣٢ آخرين تم تقصير مدة التحقيق لهم. و١٧٠ حالة توقيف تم الإفراج عن المعتقلين، إما دون شروط وإما بشروط، وبعضها تم تخفيف شروط الإفراج لاحقاً. و٣٣ قضية من إجراءات المحاكمة حصلنا فيها على أحكام لصالح المعتقلين، و٥ منهم تمت تبرئتهم بعد المرافعة.

كما تم في ٦ قضايا اعتقال إداري، تقصير أوامر الاعتقال أو عدم تجديدها وأطلق سراح المعتقلين، و٤ التماسات للمحكمة العليا نجحنا فيها، وقضية ثلث للأسيرة آلاء الجعبة، حيث تم الإفراج عنها بعد قضاء ثلثي مدة الحكم.

وتابعت الوحدة القانونية ١٨ حالة اعتقال سياسي لدى السلطة الفلسطينية، وحضرنا ٦ جلسات محاكمة، وزرنا ٣ معتقلين، لأن التضييق على إجراء الزيارات استمرت أيضاً خلال العام ٢٠١٣، وكثيراً ما تخوف الأسرى من الإدلاء بشهاداتهم حول الانتهاكات التي تعرضوا لها خوفاً من إعادة اعتقالهم.

وقامت وحدة التوثيق والدراسات بإجراء ١٢٦ زيارة مختلفة للسجون ومراكز التوقيف والتحقيق خلال العام، وزرنا خلالها ٣١٥ معتقلاً. وتابعتنا من خلالها أوضاع ٣٧ أسيراً خاضوا الإضراب الفردي عن الطعام خلال العام، و٤٣ حالة أسير مريض بحاجة لعناية طبية. كما نفذت الوحدة ١٢ زيارة وجولة ميدانية لمناطق مستهدفة، جمعنا خلالها ١٩ تصريحاً مشفوعاً بالقسم حول الانتهاكات التي رافقت عمليات الاعتقال.

تعتبر مؤسسة الضمير من أهم المصادر للمعلومات حول قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين، فغالباً ما يتم استخدام الإحصائيات والمعطيات التي تعدها المؤسسة من قبل الإعلام المحلي والدولي. ويؤكد على هذا الارتفاع الدائم في عدد الوفود

التي تزور المؤسسة والجهات المختلفة التي تطلب تزويدها بالمعلومات، كالممثلات، والمؤسسات الحقوقية الدولية، والباحثين، والاكاديميين وغيرهم. وقد زار المؤسسة ٨١ وفداً دولياً خلال العام، ضمت ما يقارب ١٢٧٦ شخصاً، وعرضنا عليهم قضية الأسرى بتفاصيلها كافة.

واستمرت الضمير بتحديث المعلومات حول قضية المعتقلين الفلسطينيين لمختلف أجهزة الأمم المتحدة ذات العلاقة، والاتحاد الأوروبي، وبخاصة حول الإضراب عن الطعام. وبعد استشهاد الأسير عرفات جرادات، قام البرلمان الأوروبي باتخاذ قرار لإرسال لجنة تقصي حقائق تزور السجون الإسرائيلية، وتطلع على أوضاع الأسرى الفلسطينيين. وعلى أثر هذا القرار، قامت مجموعة البرلمانيين أصدقاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بزيارة للأرض المحتلة في نيسان، والتقت مع مؤسسة الضمير لمتابعة تنفيذ قرار البرلمان حول بعثة تقصي الحقائق. وقامت هذه المجموعة بدعوة مؤسسة الضمير لتقديم تلخيص حول قضية الأسرى في جلسة عقدت في البرلمان في شهر حزيران. وعلى صعيد الأمم المتحدة، قدمت الضمير ٥ شكاوى فردية، وبياناً شفهيّاً أمام مجلس حقوق الإنسان، وشهادة أمام اللجنة المعنية بالتحقيق في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وتقرير ظل ضمن إجراءات المراجعة الدورية العالمية التي ينظمها مجلس حقوق الإنسان حول أداء الدول والتزامها بحقوق الإنسان، حيث تتم مراجعة الوضع في كل دولة مرة كل ٤ سنوات.

ونفذت الضمير ثلاث جولات رئيسية خلال العام؛ الأولى استهدفت بريطانيا وإسكتلندا، والثانية استهدفت ما يقارب ٧ ولايات مختلفة في الولايات المتحدة، أما الثالثة فاستهدفت ٧ دول أوروبية. وشاركت الضمير في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، منها إطلاق حملة «إطلاق سراح مروان البرغوثي والأسرى السياسيين الفلسطينيين كافة» في جنوب أفريقيا، وشاركنا في جولة الضغط والمناصرة التي عقدت هناك.

وأعدت الضمير تفعيل حملتها ضد الاعتقال الإداري في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني ١٧ / ٤ / ٢٠١٣، من خلال الإعداد لحقبة إلكترونية شملت تقريراً قانونياً، وقصصاً فردية، وملصقاً للحملة. وتواصلنا مع أكثر من ١٥٠ مجموعة ناشطة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني للمشاركة في الحملة، وجاء التجاوب مميّزاً.

وأصدرت الضمير عددين من المجلة الإلكترونية، و٣ أوراق حقائق، وتقريراً حول الوحدات الخاصة، وتقرير الانتهاكات السنوي، وتقرير الجدار، ودراسة حول الاستغلال الاقتصادي للأسرى وهي رهن المراجعة النهائية، وسيتم إصدارها في بداية العام ٢٠١٤. كما تم نشر ١١٣ بياناً صحافياً، و٢٩ بروفايل أسير.



## واقع حقوق الإنسان خلال فترة التقرير

شهد العام ٢٠١٣ ارتفاعاً في عدد المعتقلين الإجمالي خلال أشهر السنة كافة مقارنة بالعام ٢٠١٢، بمعدل حوالي ٤٠٠ أسير، وبلغ العدد مع نهاية العام ٥٠٣٣ أسيراً، مقابل ٤٦٥٦ في نهاية ٢٠١٢، و٤٩٧٠ في نهاية ٢٠١١.

وأخطر التطورات على صعيد الانتهاكات التي رافقت عمليات الاعتقال، تزامنت مع العودة إلى المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والطرف الإسرائيلي، على الرغم من التزام السلطة بعدم التوقيع على أي معاهدة حقوق إنسان دولية خلال أشهر المفاوضات التسعة. وتمثلت هذه السياسة بالقتل العمد لمن كان يفترض اعتقاله، أو لأشخاص آخرين تواجدوا في المنزل ذاته أو الحارة ذاتها، فلقد تم إعدام ٧ فلسطينيين خلال عمليات الاعتقال من منتصف العام وحتى نهايته.

واستمرت سياسة التعذيب الجسدي والنفسي الممنهج بحق الأسرى والمعتقلين أثناء الاعتقال والتحقيق، واستشهد الأسير عرفات جرادات جراء هذه الجرائم في ٢٢ شباط في سجن مجدو. كما لم يحصل أي تطور إيجابي على صعيد العناية الطبية، بل العكس تماماً ازدادت حدة الإهمال الطبي المتعمد، ليكون ميسرة أبو حمديّة ضحيتها في ٢ نيسان في مستشفى سوروكا.

إخلال سلطات الاحتلال بتعهداتها خلال الإضراب عن الطعام العام ٢٠١٢ بالحد من سياسة الاعتقال الإداري، حدا بالمعتقلين الإداريين إلى مواصلة نضالهم ضد هذا الأسلوب من الاعتقالات التعسفية، من خلال الإضرابات الفردية عن الطعام. فجاء رد مصلحة السجون ووزارة العدل الإسرائيلية من خلال مشروع قانون «التغذية القسرية»، واحتمت دولة الاحتلال في طرحها هذا القانون الجائر الذي يشرع التعذيب عملياً، لأنه وبموجب معايير منظمة الصحة العالمية، فإن إطعام الأسير المضرب عن الطعام قسراً يعتبر ضرباً من ضروب التعذيب، بممارسات السلطات الأمريكية في سجن غوانتانامو بحق الأسرى المضربين عن الطعام هناك.

وقد التزمت دولة الاحتلال بإطلاق سراح ثلاث مجموعات من أسرى ما قبل اتفاق أوسلو قبل نهاية العام، وتحفظت على المجموعة الرابعة، ولم يطلق سراحها قبل انتهاء مدة المفاوضات الرسمية. وهذا التصرف كان متوقفاً من الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة أن الدفعة الرابعة شملت أسرى القدس وال٤٨.

لقد سجل العام ٢٠١٣ ارتفاعاً ملحوظاً في عدد اقتحامات إدارة السجون ووحداتها الخاصة لأقسام الأسرى وغرفهم قياساً بالسنوات الثلاث الماضية. فلقد رصدت وحدة التوثيق والدراسات أكثر من ١٧٥ عملية اقتحام خلال العام ٢٠١٣، وهو ما يشكل

زيادة نسبتها (٢٢٪) مقارنة بالعام ٢٠١٢، و(٧٥٪) مقارنة بالعام ٢٠١١. طالت هذه الاقتحامات السجون كافة، وتركزت في سجون: عسقلان، النقب، نفحة، ريمون، إيشل، شطة، جلبوع.

وقد نفذت هذه الاعتداءات كل من إدارة السجن والوحدات الخاصة التابعة لها، وبخاصة وحدات النحشون، وأليماز، والمتسادا، وذلك أثناء حملات التفتيش الاستفزازية، وإبان الإضرابات عن الطعام؛ سواء إضراب المعتقلين الإداريين، أو إضراب الأسرى الأردنيين؛ وعقب موجة الاحتجاجات التي عمت مختلف السجون بعد استشهاد عرفات جرادات، والأسير ميسرة أبو حمدي، والمعتقل حسن الترابي الذي استشهد في مستشفى العفولة في تاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٣ نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

ويتعرض الأسرى والمعتقلون خلال هذه الاقتحامات لضروب من التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة اللإنسانية والحاطة بالكرامة والعقوبة القاسية. ومن العقوبات التي تفرض عليهم - مثلاً- الحرمان من زيارات الأهل، والعزل، والحرمان من التنزه اليومي، والحرمان من شراء الاحتياجات من مقصف السجن، ... وغيرها العديد.

وعلى مستوى حقوق الإنسان بشكل عام، لاحظت الضمير تصعيداً ممنهجاً للانتهاكات من قبل سلطات الاحتلال، وبخاصة مع انطلاق مرحلة المفاوضات السياسية، إذ تم الإعلان عن توسيع المستوطنات، وارتفعت وتيرة اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم دون محاسبة أو مساءلة قانونية، كما ارتفعت حالات هدم المنازل، وبخاصة في مناطق (ج)، وغيرها الكثير من الانتهاكات التي يمكن تصنيفها كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

داخلياً، استمر الانقسام السياسي، وكان سبباً رئيسياً وراء مجمل الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان؛ كالحق في الحرية، وحق التعبير، والحق في التجمع السلمي، ... وغيرها. وأدى قرار العودة إلى المفاوضات دون الضمانات الجوهرية التي كان من المتوقع الالتزام بها، إلى معارضة الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني، ولكن - للأسف - قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بملاحقة واعتقال كل من عبر عن رفضه لهذا البرنامج السياسي.

وقد واصلت مؤسسة الضمير في هذا الواقع سعيها إلى دعم الأسرى السياسيين، وكثفت من جهودها لتوسيع نطاق شبكة التضامن مع الأسرى، من قبل المؤسسات الحقوقية المحلية، وبخاصة أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، والمؤسسات المعنية بقضية الأسرى، ووزارة شؤون الأسرى والمحررين. كذلك الأمر على الصعيد الدولي، فقد نجحت الضمير من خلال جولاتها المختلفة ومشاركاتها في العديد من المؤتمرات وحملاتها الإلكترونية، في رفع مستوى التضامن مع قضايا الأسرى السياسيين الفلسطينيين، وبخاصة من خلال الحملة الدولية ضد شركة الأمن (G4S)، بالشراكة مع حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ومؤسسة (WAR and Want)، وعشرات المؤسسات المحلية والدولية الأخرى التي انضمت للحملة.



## أهم النتائج والأثر الذي حققته الضمير

تجربة العمل لأكثر من عشرين عاماً في مجال قضايا الأسرى، مكّنت الضمير من اكتساب سمعة طيبة، وبخاصة على مستوى الأداء المهني القانوني والحقوقى في أوساط الأسرى وعائلاتهم. وعزز من هذه الثقة سياسات الضمير في التركيز على المناطق الأكثر استهدافاً للاعتقالات والاقحامات، وتكثيف المتابعات للقضايا الملحة كالوضع الصحي للأسرى، والإضراب عن الطعام، والاعتقال الإداري، والاعتداءات المتكررة على الأسرى في مختلف السجون.

وقد نجحت الضمير خلال العام ٢٠١٣ في تعزيز شبكة علاقاتها محلياً مع المجالس البلدية، والمؤسسات المحلية، والأندية الشبابية، واللجان الشعبية، وبخاصة في القرى والمدن المستهدفة جراء الاستيطان، وهدم المنازل وبناء جدار الضم والفصل العنصري، ما ساعد المؤسسة في تنظيم زيارات ميدانية عديدة خلال العام لقرى ومدن مثل: عزون، صفا، مخيم العروب، كفر حارس، قريوت، عوريف، بيت امر، نعلين، الخليل،... وغيرها. وخلال هذه الزيارات، وثقت الضمير حالات الاعتقال والانتهاكات التي ترافقها، وساهمت في رفع وعي المواطنين بأهمية توثيق الانتهاكات كافة لضمان مساءلة مجرمي الحرب مستقبلاً عن هذه الجرائم.

استمرار ارتفاع عدد الحالات التي تستقبلها الضمير سنوياً، يعد من أهم المؤشرات على ثقة المجتمع المحلي بمهنية المؤسسة وطاقم عاملها (٥٠٨ حالات)، أخذاً بعين الاعتبار عدد الأشخاص الذين سحبوا ملفاتهم خلال العام من المؤسسة (٣٥ ملفاً). وجاء أهم نجاح لبرنامج الدفاع القانوني الذي تقدمه المؤسسة من خلال تحقيق نجاحات في ٣٦,٦٪ من مجمل القضايا القانونية التي تتابعها المؤسسة، إما من خلال إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وإما تقصير مدة اعتقالهم أو مدة حكمهم بالسجن الفعلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة النجاح أمام المحاكم المدنية في مدينة القدس أعلى منها أمام المحاكم العسكرية بسبب اختلاف الإجراءات.

أما على صعيد فضح ممارسات سلطات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين، ونشر الوعي حول هذه الانتهاكات، فقد استثمرت المؤسسة جل جهدها البحثي حول اعتداءات القوات الخاصة على الأسرى داخل السجون وأثناء عمليات النقل للأسرى. فأصدرت تقريراً شاملاً مفصلاً عما ترتكبه وحدات مصلحة السجون الخاصة مثل «النحشون»، و«المتسادا»، و«أليمان» وغيرها بحق الأسرى. ويعتبر هذا التقرير الأول من نوعه الذي يستهدف هذه الممارسات. وقد صدر التقرير باللغة العربية، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع سلطة القانون وحقوق الإنسان، بالعمل على ترجمته إلى اللغة الإنجليزية، كما حظي التقرير بتغطية إعلامية مميزة من الإعلام المحلي، وبخاصة فضائية تلفزيون فلسطين، حيث أعدت تقريراً خاصاً حوله، وتمت استضافة محام من طاقم الضمير في نشرة الأخبار الرئيسية يوم الإعلان عن التقرير.

كذلك أثمرت حملات الضغط والمناصرة وجهود تفعيل المستوى الرسمي الدولي في العام ٢٠١٣، من خلال القرار الذي اتخذته البرلمان الأوروبي بعد استشهاد الأسير عرفات جرادات جراء التعذيب، في آذار من العام ٢٠١٣، وصدر القرار بإرسال لجنة تقصي حقائق للاطلاع على أوضاع الأسرى السياسيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال.<sup>٢</sup> قام وفد من لجنة العلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني بزيارة الأرض المحتلة في نيسان، والتقى الضمير والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال وبعضاً من الأسرى السابقين وأهالي الأسرى. ولاحقاً، تمت دعوة الضمير لتقديم عرض حول قضية الأسرى أمام البرلمان في حزيران، وذلك في سياق التحضيرات لتشكيل بعثة تقصي الحقائق. يذكر أن البعثة سوف تزور فلسطين في آذار من العام ٢٠١٤.

ومن أبرز مساهمات المؤسسة على الصعيد الإعلامي، كان تزويد قناة الجزيرة بحالات اعتقال إداري ومواد قانونية حول الاعتقال الإداري، لتحضير فيلم وثائقي حول الموضوع، وتم بثه في تشرين الثاني ٢٠١٣، وقد تلقت مؤسسة الضمير شكراً على الجهد.<sup>٣</sup>

إن مؤسسة الضمير تسعى دائماً إلى رفع كفاءة طاقم عامليها، كما تبذل جهداً في تطوير قدرات المحامين العاملين في مجال الأسرى بما يتلاءم وتطورات الوضع القانوني محلياً ودولياً. وفي هذا الإطار، قامت الضمير بتوفير تدريب مهني متخصص



حول الولاية القضائية العالمية، قدمه المحامي جونزالو بوي، وهو محام تشيلي مقيم في إسبانيا متخصص في موضوع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تقدم أمام المحاكم الوطنية في دول كإسبانيا... وغيرها. وشارك في التدريب ١٨ محامياً ومسؤول توثيق وضغط ومناصرة من ٤ مؤسسات مختلفة تعنى بقضايا الأسرى وحقوق الإنسان. ويأتي هذا التدريب في سياق العمل على تحضير ملفات قانونية لرفعها أمام القضاء الدولي في المستقبل لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين على جرائم ارتكبت بحق الأسرى والمعتقلين، ضمن رؤية الضمير لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.

وهناك المزيد من الإنجازات التي سوف نتطرق لها من خلال استعراض الأنشطة التي نفذت خلال العام.

2. <http://www.alternativenews.org/english/images/stories/PDF/eu%20parliament%20jaradat.pdf>.

3. <http://www.youtube.com/watch?v=ugDJltN4Ghw>.

## إخفاقات، وأنشطة لم يتم تنفيذها

استعرضنا سابقاً الضغوطات التي تعرضت لها المؤسسة وطاقم عاملها جراء سياسات قوات الاحتلال. وإلى جانب ذلك، فقد شهد العام ٢٠١٣ استقالة منسق برنامج التوعية والتدريب في تموز، واستقالة منسق الإعلام في أيلول، واستقالة محام في نهاية العام. ونتيجة رفض تمويل بعض المشاريع التي قدمت خلال العام، والحصول على منحة أقل كثيراً من المتوقع من مركز تطوير ضمن برنامج حقوق الإنسان والحكم الرشيد، اضطرت المؤسسة إلى تأجيل عملية التوظيف وإلغاء بعض الأنشطة المقررة.

كما أن استمرار الإضرابات الفردية عن الطعام خلال العام، وارتفاع وتيرة الاعتقالات، واستقالة المحامي، إضافة إلى سياسة عدم فتح تحقيقات جدية في الشكاوى التي تقدم حول التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، من قبل الجهات المختصة في دولة الاحتلال؛ كل ذلك أثر على مستوى رفع شكاوى فردية حول هذه الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى، إما خلال الاعتقال وإما داخل مراكز التحقيق والسجون، ولم تقدم الضمير سوى ٨ شكاوى خلال العام، مع أن الهدف كان رفع ٧٠ شكاوى.

وقد أخفقت الضمير في تنفيذ زيارات دورية لسجون السلطة الفلسطينية، وذلك بسبب سياسة المماطلة والمنع بحق المحامين الذين تابعوا القضايا من قبل المؤسسة. وكان هناك خوف من قبل بعض الأسرى من الإدلاء بتفاصيل حول الانتهاكات التي رافقت الاعتقالات والاحتجاز تحسباً لإعادة اعتقالهم.

استقالة منسق برنامج التوعية والتدريب، وضغط العمل لدى المحامين خلال العام، أثر كذلك على عدد اللقاءات الجماهيرية التي نفذتها المؤسسة، حيث نفذت ٤ لقاءات من أصل ١٥ لقاءً خطط لها. كما أثرت استقالته بصورة جدية على برنامج الضمائر، واستكمال برنامج التدريب النظري والتطبيقات العملية التي كان مخططاً لها. وتم إطلاع المجموعة على الصعوبات التي تواجه المؤسسة، وتم الاتفاق معهم على استكمال التدريب في العام ٢٠١٤.

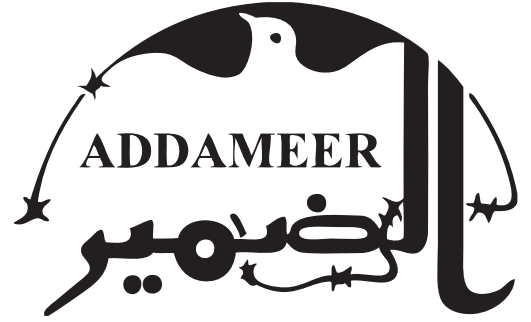
كذلك فإن اقتحام المؤسسة وما رافقه من سرقة الكاميرات، أعاقا عملية توثيق مقابلات فردية حول تجارب التعذيب لبناء أرشيف مصور يعرض تاريخ التعذيب في التجربة الفلسطينية.

## منهجية عرض التقرير

ترتكز الخطة الاستراتيجية للضمير على أربعة أهداف استراتيجية، تعمل على تنفيذها أربع وحدات عمل رئيسية، وهي: الوحدة القانونية، وحدة التوثيق والدراسات، وحدة الضغط والمناصرة، الوحدة الإدارية والمالية.

ويتقاطع عمل الوحدات المختلفة لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية، ما يتطلب تنسيقاً متواصلًا وتكاملية في العمل، وتطمح الضمير دائماً إلى تطوير هذه العلاقة الداخلية، من خلال اجتماعات دورية بين منسقي الوحدات، ومتابعة حثيثة للأحداث والتطورات اليومية على صعيد قضايا الأسرى والمعتقلين، وتبادل هذه المعلومات بشكل يومي. وهناك بعض الإخفاقات تنعكس أحياناً من خلال التأخر في تقديم التدخلات القانونية والحقوقية أو الضغط والمناصرة. ولكن، إجمالاً، العمل ضمن روح الفريق يعتبر أولوية جوهرية في عمل الوحدات كافة.

وسوف نقوم باستعراض الأنشطة والنتائج بناء على الأهداف الاستراتيجية، وليس عمل الوحدات المختلفة. ولكن التقييم سوف يشمل المعوقات الجوهرية التي واجهتها الوحدات خلال عملها، أو نقاط القوة التي عززت من الكفاءة والفاعلية.



الهدف الاستراتيجي الأول:  
المساهمة في إنهاء الانتهاكات  
الإسرائيلية بحق المعتقلين والأسرى  
وعائلاتهم أثناء الاعتقال أو الأسر

## الهدف المرحلي الأول

دعم الأسرى والمعتقلين وأسرههم لمواجهة ممارسات وسياسات التعذيب والعقوبات والمعاملة الحاطة بالكرامة

### النتيجة الأولى:

توفير الخدمات القانونية والحقوقية المتخصصة المهنية في الوقت المناسب، بما يراعي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

#### المؤشرات:

١. توفير التمثيل القانوني لـ ٣٥٠ حالة.
٢. توفير الإرشاد القانوني والحقوقى للأشخاص كافة الذين يتصلون بالضمير.
٣. تقديم شكاوى فردية وجماعية تتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى وعائلاتهم - ٧٠.
٤. رفع قضية قانونية عامة أمام القضاء المحلي للاحتلال تتعلق بسياسة عامة حول انتهاك محدد.

تلقت المؤسسة ٥٠٨ حالات جديدة خلال العام، وتابعت ٦٩٨ قضية قانونية لهذه الحالات، وحضر محامو المؤسسة ١٩٨٥ جلسة محكمة.

كما قدمت المؤسسة خدمة الإرشاد القانوني والحقوقى لـ ٣٠ حالة أخرى، وبخاصة حول إجراءات الاعتقال، والتحقيق، والمحاكمات.

تابعت المؤسسة ٤٠٤ قضايا توقيف، ونجحت في إطلاق سراح ١٤١ من المعتقلين مع شروط، و١٨ آخرين أطلق سراحهم دون قيد أو شرط، ونجحت في تخفيف شروط الإفراج عن ١١ معتقلاً.

تابعت المؤسسة ٧٩ قضية تحقيق، منها ٦ حالات تم إطلاق سراح الأسرى دون قيد أو شرط، و٣٢ حالة تم تمديد توقيفهم خلال التحقيق لمدة أقصر مما طلبت سلطات التحقيق بسبب تدخل المؤسسة القانوني.

تابعت المؤسسة ١٧٥ قضية محاكمة، منها ١٩ قضية تم استنفاد كافة الإجراءات القانونية بها، وتم إصدار أحكام لصالح المعتقلين، و٩ قضايا انتهت من خلال صفقات لصالح المعتقلين، و٥ قضايا ألغيت لائحة الاتهام بحق الأسرى بسبب تدخل المؤسسة القانوني.

تابعت المؤسسة ٢٠ قضية اعتقال إداري، منها ٦ قضايا نجحت المؤسسة في تقصير أوامر الاعتقال، و٧ قضايا رفعت المؤسسة التماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية، نجحت في اثنين منها باستصدار قرار من المخابرات بتحديد مدة الاعتقال.

تقدم طاقم المحامين بـ ٥٥ استئنافاً خلال العام حول تمديد توقيف وأحكام واعتقال إداري، ونجحت المؤسسة في ٦ منها فقط، بينما تقدمت النيابة العسكرية بـ ١٣ استئنافاً في قضايا تتابعها المؤسسة، وقد نجحت النيابة في ١٠ منها.

قامت المؤسسة بتمثيل الأسيرة آلاء الجعبة في قضية تخفيف الحكم بعد قضاء ثلثي مدة العقوبة. ونجحت في إطلاق سراحها علماً أن المحاكم الإسرائيلية نادراً ما تتدخل في هذه القضايا لاعتبارات أمنية.

قدمت المؤسسة ٨ شكاوى فردية، ٧ منها حول منع زيارات الأهل ولم تتلق أي رد خلال العام حول هذه الشكاوى، وشكاوى حول تعذيب ولم يتم فتح تحقيق من قبل السلطات في القضية خلال العام. وكان من المفروض تقديم ٧٠ شكاوى، ولكن ضغط العمل بسبب كثرة الاعتقالات، واستمرار الإضرابات الفردية عن الطعام، وتركيز العمل حول هذه القضية، إضافة إلى استقالة أحد المحامين، كلها تسببت بعدم تقديم العدد المخطط له من الشكاوى. كما أن غالبية الشكاوى لا يتم التعاطي معها بالجدية المطلوبة من قبل الجهات المسؤولة، فلا يتم إجراء تحقيق جوهري في حيثيات الشكاوى، أو تغلق لعدم وجود مصلحة للجمهور كما تدعي السلطات الإسرائيلية.

طورت الضمير خلال العام نقاشاً قانونياً حول استراتيجيات متابعة قضايا الأسرى محلياً مع مختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال، وبخاصة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، وأطباء لحقوق الإنسان، واللجنة الشعبية المناهضة للتعذيب، وعدالة ... وغيرها. وهدفت هذه النقاشات إلى إيجاد وسائل قانونية لمساندة الأسرى واستراتيجيات دفاع قانونية مشتركة، وعلى ضوء بعض القرارات الصادرة من المحكمة العليا في قضايا جماعية مثل موضوع التعليم في الجامعات، ورفضه كامتياز وليس حقاً للأسرى، لم تتقدم المؤسسة بأي التماس شبيه خلال العام.

ولكن المؤسسة انضمت للتماس تقدمت به المحامية أحلام حداد حول إعادة اعتقال الأسرى بناء على المادة ١٨٦ من الأمر العسكري ١٦٥١، بعد الإفراج عنهم في اتفاقات سياسية، في ملف الأسير أيمن الشراونة الذي خاض إضراباً مفتوحاً عن الطعام لأكثر من ١٠٠ يوم. وردت المحكمة الالتماس دون النظر في جوهر القضية بحجة ضرورة استنفاد الإجراءات أمام اللجنة العسكرية المخولة إصدار قرار يقضي بإعادة اعتقال الأسير أو إطلاق سراحه. ولم تقم المحكمة بنقاش تعديل الأمر العسكري من خلال المادة ١٨٦، وما إذا كان هذا التعديل يعتبر قانونياً أم لا.



قام ٣٥ شخصاً بسحب ملفاتهم من الضمير لرغبتهم في توكيل محام خاص لمتابعة قضاياهم، أو بسبب عدم رضاهم عن أداء محامي الضمير. وتلقت الضمير خلال العام ٢٠١٣، العديد من الشكاوى من الأهل حول تواصل الوحدة القانونية مع الأهل وتزويدهم بالمعلومات. ومع تقييم عبء العمل وهذه الشكاوى، تم اتخاذ قرار بإعادة تفرغ موظفين اثنين بصورة دائمة لمهام توفير المساعدة القانونية في الوحدة، وعليه تم توظيف الزميل أيمن ناصر منسقاً للوحدة القانونية بعد الإفراج عنه في تشرين الثاني، وتوظيف مساعدة قانونية جديدة للعمل في الوحدة. أما توظيف محام جديد فسيتم خلال العام ٢٠١٤.

## النتيجة الثانية:

### توفير التوعية الحقوقية والقانونية المرتبطة بقضايا الاعتقال للأسرى وعائلاتهم والجمهور عامة

#### المؤشرات:

١. تنفيذ برنامج أعرف حقوقك للتوعية الجماهيرية بحقوق الأسرى والمعتقلين وأسرههم.
٢. تنفيذ برنامج أعرف حقوقك للأسرى والمعتقلين داخل السجون.

نفذت الضمير ٥ لقاءات جماهيرية خلال العام من أصل ١٥ خطط لها. وشملت هذه اللقاءات منطقة القدس، وبخاصة لارتفاع وتيرة الاعتقالات هناك، ومنطقة الخليل وطولكرم. وحضر هذه اللقاءات أكثر من ١٢٠ شخصاً معظمهم من الناشطين الشباب، فقد نسقت الضمير بعض اللقاءات بالتعاون مع حملة الجدار، وبخاصة أنه لوحظ خلال العام ارتفاع عدد المعتقلين من بين الشباب الناشطين.

وقد تم توزيع نشرات «اعرف حقوقك» خلال هذه اللقاءات، وتقديم استعراض لأهم الحقوق التي يتمتع بها الأسرى والمعتقلون خلال مراحل الاعتقال المختلفة، وأهم الانتهاكات التي يواجهونها.

كما تم إعداد ونشر حلقتين إذاعيتين خلال العام - من أصل ٤ حلقات خطط لها - استهدفت الأسرى داخل السجون والجمهور بشكل عام. وتناولت الحلقات موضوع استراتيجيات الدفاع عن الأسرى، وسبل مناصرتهم، وموضوع الإضرابات عن الطعام، والأوضاع الصحية للأسرى المضربين. وتم بث هذه الحلقات من خلال إذاعات محلية يستمع لها الأسرى داخل السجون كراديو أمواج... وغيرها.

نسقت الضمير ورتبت لعقد لقاء صحافي مع الصحافة الدولية التي دعيت من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية للقيام بزيارة لسجن عوفر، للاطلاع على ظروف احتجاز الأسرى. وأعدت الضمير ملخصاً حول أهم الأسئلة التي على الصحفيين توجيهها لمصلحة السجون، وأهم الظروف داخل السجون التي يجب مراقبتها خلال الجولة. وعقد اللقاء بالتنسيق مع وزارة شؤون

الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني في مقر مركز الإعلام الحكومي في مدينة البيرة، حضره ما يقارب ٢٠ صحافياً دولياً ومحلياً. وقد تواصل بعض المشاركين مع الضمير بعد الزيارة وعبروا عن امتنانهم لمبادرتها، وأن المعلومات التي حصلوا عليها خلال اللقاء الإعلامي شكلت مصدراً مهماً لبحثهم ورقابتهم خلال الجولة الميدانية في سجن عوفر.

كما شاركت الضمير ببرامج إذاعية وتلفزيونية خاصة بقضية الأسرى، وقدمت معلومات وأطروحات قانونية في حوالي ١٢ برنامجاً مختلفاً دعيت إليه خلال العام.

إن الإخفاق في تنفيذ كافة أنشطة اللقاءات الجماهيرية التي خطط لها، على الرغم من إدراكنا لأهمية هذه اللقاءات، وبخاصة في ظل ارتفاع حملات الاعتقال، واستهداف شرائح واسعة من المجتمع، وبخاصة الأطفال، والشباب الناشطين ضد الاحتلال وانتهاكاته، والمدافعين عن حقوق الإنسان، يعود إلى ضغط العمل الذي واجهه طاقم الوحدة القانونية خلال العام، ولاستقالة منسق برنامج التوعية والتدريب في منتصف العام، وعدم تمكن المؤسسة من توظيف منسق جديد.

### النتيجة الثالثة:

## المحامون الذين قد يقومون بالتمثيل القانوني للأسرى، وطلاب حقوق لديهم معرفة وخبرات حول جهاز القضاء العسكري

### المؤشرات:

١. زيادة وعي طلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول المحاكم العسكرية، ونظام الأوامر العسكرية، والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون أمام هذا الجهاز.
٢. تدريب ٢٠ محامياً فلسطينياً بالتعاون مع نقابة المحامين على مواضيع محددة في القانون الجنائي الإسرائيلي، ونظام المحاكم العسكرية بواقع ٢٠ ساعة.
٣. تدريب طلاب الحقوق في العيادة القانونية في أبو ديس حول إجراءات المحاكم العسكرية، والآليات الدولية لمواجهة الانتهاكات المرافقة للاعتقال، بواقع ٦-٨ ساعات.
٤. تدريب ١٥ ناشطاً حول آليات التوثيق بواقع ١٦ ساعة حسب احتياجات وحدة التوثيق والدراسات.



المشاركة في ندوة حول الاعتقال في اسبوع الحق في التعليم في جامعة بيرزيت

قام المحامون بتنفيذ لقاءين مع طلاب كليات الحقوق في كل من جامعة بيرزيت وجامعة القدس، حول المحاكم العسكرية والإجراءات أمامها، ومراحل الاعتقال، وما يتعرض له الأسرى. ورتبنا لهم زيارتين ميدانيتين لمحكمة عوفر العسكرية.

لم يتم تنفيذ التدريب مع نقابة المحامين الفلسطينيين بسبب طلب النقابة تأجيل التدريب مرات عدة لأسباب خاصة بالنقابة.

قرر طاقم العيادة القانونية في جامعة القدس تعديل برنامج التدريب لطلاب الحقوق، فلم نقدم تدريباً حول الإجراءات الخاصة، ولكن قمنا بمتابعة حملة الاعتقال الإداري التي قرر الطلاب تنفيذها.

زودنا الطلاب بمعلومات حول الاعتقال الإداري، وإحصائيات، وقضايا فردية لمعتقلين إداريين، وشاركنا في اليوم المفتوح الذي عقد في الجامعة حول الموضوع، وقدم محامي المؤسسة محاضرة حول الاعتقال الإداري.

لم يتم تنفيذ التدريب حول التوثيق للناشطين، بسبب تأجيل تنفيذ برنامج التدريب لمجموعة الضمائر.

يذكر أن المؤسسة قامت بمرافقة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ومقرها الناصرة، في مرحلة تطوير وبناء مشروعهم الجديد «حقوق الأسرى» لفترة الإرشاد وتقديم المعلومات والتشبيك، واستمرت هذه الفترة ما يقارب ٤ أشهر، زدنا خلالها المؤسسة العربية بمعلومات شاملة حول الأسرى وواقعهم، وبخاصة حول ٣٠ حالة مرضية مع تفاصيل وافية حول كل قضية. كما زدنا المؤسسة بتفاصيل حول كافة المؤسسات العاملة في قضايا الأسرى واختصاصها، وأشخاص الاتصال في كل مؤسسة.

شاركت الضمير في عملية التقييم النهائية التي قامت بها المؤسسة العربية لتحديد الإطار العام وبرنامج العمل للمشروع، وتحديد أفق التعاون والعمل المشترك بين الأطراف المختلفة المعنية بقضية الأسرى المرضى التي تم تبنيها كجوهر عمل للمشروع.

## الهدف المرحلي الثاني

ضمان المساءلة والمحاسبة للجرائم والانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم.

### النتيجة الأولى:

رصد توثيق ونشر الانتهاكات التي تواجه الأسرى والمعتقلين أثناء وبعد الأسر أو الاعتقال

#### المؤشرات:

١. تنفيذ برنامج الزيارات الدوري بواقع ١٥٠ زيارة سنوياً.
٢. توثيق كافة ما ينشر من معلومات حول الأسرى، وجمع الإحصائيات والتقارير، وإعداد التقارير وأوراق الحقائق.
٣. تطوير البحث الميداني من خلال تكثيف الزيارات للمواقع المختلفة.
٤. توفير المعلومات اللازمة حول قضايا الأسرى لكل من يطلبها.
٥. تفعيل دور وحدة التوثيق والدراسات في المجتمع المحلي.

نفذت وحدة التوثيق والدراسات ١٢٦ زيارة للسجون ومراكز التوقيف، زرنا خلالها ٣١٥ أسيراً، وتمت زيارة الفئات كافة من أطفال، ونساء، ومعتقلين إداريين، وعزل، وغيرهم. وتم تنسيق الزيارات وفق منهجية وأهداف محددة تتلاءم واحتياجات المؤسسة، وفقاً لاستثمارات أعدت خصيصاً وطبقاً للمعايير الدولية للقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان ذات العلاقة. رصدت الوحدة الانتهاكات كافة التي يتعرض لها الأسرى من عزل، وظروف صحية، وعقوبات تأديبية، القمع وتفتيش، واقتحامات الوحدات الخاصة، وزيارات الأهل، والتعذيب، والإضراب عن الطعام. وبعض من هذه الانتهاكات وثقت عن طريق تصريح مشفوع بالقسم، وكان عددها ٢٣ تصريحاً.

شكلت الزيارات الدورية للمضربين عن الطعام نسبة ٢٥٪ من مجمل الزيارات خلال العام، إذ تابعنا ٣٧ معتقلاً خاضوا الإضرابات الفردية، ومنهم من قمنا بزيارته مرات عدة. وشملت الزيارات أيضاً ٤٣ حالة مرضية وثقت بشكل كامل، وبعضها حولت لمؤسسة أطباء لحقوق الإنسان أو لجهات أخرى لمتابعتها.

تابعت وحدة التوثيق تطوير قاعدة البيانات الخاصة بجميع الإحصائيات، وتعديل القوائم المختلفة، وتحديث المعلومات التي يتم جمعها من خلال الزيارات، وتقارير المؤسسات الأخرى، وما ينشر في الإعلام أو في مصادر أخرى حول قضية الأسرى والمعتقلين. وتشكل قاعدة البيانات مصدراً رئيسياً لإعداد القصص الفردية التي تنشرها المؤسسة، وأوراق الحقائق، والتقارير القانونية، والمعلومات التي نزودها للباحثين، والمؤسسات المحلية والدولية، والأكاديميين والإعلاميين، وبخاصة من يقومون بإعداد أفلام وثائقية أو أبحاث متخصصة حول قضايا الأسرى.

قامت المؤسسة بتنفيذ ١٢ زيارة ميدانية خلال العام لمناطق تعرضت لحملة اعتقال وانتهاكات رافقت هذه الاعتقالات، وقمنا بتوثيق تصاريح مشفوعة بالقسم (١٩)، وتصوير فيديو وصور فوتوغرافية لاستخدامها في الأرشيف. وشملت هذه الزيارات معظم مناطق الأرض المحتلة. ومن خلال الزيارات، طورت المؤسسة شبكة علاقات واسعة مع المجتمع المحلي، ما يساعدها في التواصل والحصول على معلومات بشكل دوري وسريع.



وتشكل كافة المعلومات التي تقوم وحدة التوثيق والدراسات بجمعها، القاعدة الأساسية لإنتاج التقارير الدورية والسنوية حول الانتهاكات، والنشرة الإلكترونية الدورية، والقصص الفردية، وكل ما تنشره المؤسسة.

ساهمت وحدة التوثيق والدراسات، وبشكل فعال، في تطوير العلاقات مع المؤسسات المحلية التي تعنى بقضايا الأسرى، فشاركت في ورشة عمل جمعت العديد من الباحثين الميدانيين من مؤسسات حقوقية لتعميق سبل التعاون وتبادل المعلومات. كما شاركت في ورشة عمل حول الأسرى المرضى نظمتها مؤسسة حريات، وتم تشكيل لجنة استشارية لمتابعة الموضوع، والضمير عضو

فاعل فيها. وشاركت المؤسسة في ورشة عمل نظمتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، حول آليات ومعايير تقديم الشكاوى حول التعذيب بحق الأطفال المعتقلين وتنسيق استراتيجيات بهذا الخصوص.

أعدت وحدة التوثيق والدراسات الشهادة الدولية السنوية التي تقدمها المؤسسة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة. وتركزت الشهادة حول الإضراب عن الطعام، وإعادة اعتقال الأسرى المفرج عنهم، واستشهاد ميسرة أبو حمدي و عرفات جرادات، واستهداف مؤسسة الضمير، واعتقال الزميل أيمن ناصر كمدافع عن حقوق الإنسان.

وللسنة الثانية تشارك المؤسسة وبشكل فعال في المنتدى الإقليمي الخاص بمراقبة أماكن الاحتجاز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث شاركت في ٤ ورش إقليمية شملت زيارات لسجون في كل من تونس ولبنان.

ساهمت الوحدة أيضاً في التحضير والتنسيق لفعالية ذكرى العشرين لتأسيس الضمير.

## النتيجة الثانية:

### تفعيل دور الضمير في التحالفات والشبكات المحلية، والدولية والإقليمية، التي تعمل في مجال الأسرى والمعتقلين وتساند قضاياهم

#### المؤشرات:

١. الانتساب لائتلافات وشبكات محلية، وإقليمية ودولية لزيادة انتشار عمل المؤسسة.
٢. أخذ دور فعال في ضمان تطبيق استراتيجية محلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
٣. المبادرة لتفعيل استراتيجية مشتركة من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية حول قضية الأسرى، وبخاصة الاعتقال الإداري، والعزل، ... وغيرهما.
٤. تفعيل دور الضمير في الهيئة العليا لشؤون الأسرى وشبكة المنظمات الأهلية.

تواصل الضمير تعزيز علاقاتها مع كل من الشبكة الدولية ضد التعذيب، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والخط الأمامي، حول قضايا فردية، وتزويدهم بالمعلومات عند الحاجة.

وخلال جولة المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تم التنسيق مع نقابة المحامين الوطنية (National Lawyers Guild) لإعداد زيارة لوفد من النقابة وشخصيات أخرى، لإجراء تحقيق حول ظروف الأسرى الفلسطينيين، وستكون الزيارة في العام ٢٠١٤.

نسقت الضمير لتفعيل مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في دعم ونصرة قضية الأسرى من خلال إصدار بيانات مشتركة، وبخاصة فيما يتعلق بالإضراب عن الطعام.

ساهمت الضمير ضمن مجموعة العمل للمؤسسات المحلية التي تعمل على قضايا الأسرى، والتي شكلت منذ عقد المؤتمر الدولي في أريحا حول قضية الأسرى، في الترتيب لعقد مؤتمر حول قضية الأسرى بمناسبة مرور ١٠ أعوام على اعتقال مروان البرغوثي. وتتألف هذه اللجنة من وزارة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، وحرديات، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ومؤسسة الحق، ومؤسسة إنسان، والضمير.

شاركت الضمير مع وزارة الأسرى وبعض من أعضاء اللجنة السابقة، في اللقاء الرسمي مع الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته الرسمية للأرض المحتلة، وقدمت الضمير ملخصاً حول واقع الأسرى وأهم الانتهاكات التي يتعرضون لها، وبعض من منشورات الضمير.

دعيت الضمير كجزء من هذه المجموعة للقاء مع أعضاء المجموعة من مجلس أوروبا الذين زاروا المجلس التشريعي خلال العام ٢٠١٣، وقدمت الضمير ملخصاً حول الأسرى وواقعهم وحول الاعتقال الإداري والإضرابات عن الطعام.

نسقت الضمير مع شبكة المنظمات الأهلية، وحملة الجدار وحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، بعض الأنشطة الخاصة بالحملة ضد شركة الأمن (G4S).

### النتيجة الثالثة:

## مواصلة رفع وعي الجمهور وتفعيله لدعم قضية الأسرى محلياً وإقليمياً ودولياً

#### المؤشرات:

١. تطوير حملة عامة حول المعتقلين الفلسطينيين، يكون التركيز فيها على قضايا الأطفال، والنساء، والعزل، وغيرها.
٢. تطوير حملة الاعتقال الإداري باتجاه الضغط على الدول الأطراف لاتفاقية جنيف الرابعة باحترام مسؤولياتهم وتطبيقها.
٣. بذل جهد خاص لحملة المدافعين عن حقوق الإنسان.
٤. تطوير حملة «أسرى في خطر».

قامت وحدة الضغط والمناصرة بدمج العمل على حملة «أسرى في خطر» والحملة العامة للأسرى، نظراً لاستمرار الإضراب عن الطعام وازدياد عبء العمل. وكان التركيز خلال العام على موضوع شركة الأمن (G4S). ويتم التنسيق لهذه الحملة بالشراكة مع مؤسسة (War and Want)، وحملة المقاطعة، والعديد من مجموعات التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني. وقد زودت الضمير الحملة بكافة المعلومات حول ظروف احتجاز المعتقلين الفلسطينيين، وأساليب التعذيب التي يتعرضون لها، وسياسات العزل والانتهاكات الأخرى التي يواجهونها خلال مراحل الاعتقال المختلفة.

وضمن هذه الحملة، قامت الضمير بتنفيذ جولة توعوية في كل من بريطانيا وإسكتلندا، بالتنسيق مع مؤسسة (War and Want)، ولجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني. وشملت الجولة لقاءات جماهيرية ولقاءات مع مؤسسات محلية وناشطين، لتعريفهم بقضية الأسرى وضرورة التضامن معها. كما قامت المؤسسة بجولة شبيهة إلى النرويج بالتنسيق مع اللجنة الفلسطينية هناك، ضمن أسبوع فعاليات رتب له من طرفهم ل طرح قضية شركة الأمن (G4S).





وضمن تحضيرات الضمير ليوم الأسير الفلسطيني، قامت بتفعيل حملة الاعتقال الإداري من خلال إعداد حقيبة معلومات إلكترونية محدثة، شملت ورقتي حقائق، وتعديلاً على التقرير القانوني حول الاعتقال الإداري، و٦ بروفايلات أسرى إداريين، و٧ مقابلات فيديو قصيرة. وتم نشر هذه المعلومات كافة على صفحة إلكترونية جديدة خاصة بحملة الاعتقال الإداري<sup>٤</sup>. وتمت ترجمة هذه المواد للغات عدة منها الفرنسية والإسبانية... وغيرها.

تواصلت المؤسسة ضمن هذا النشاط مع العشرات

من شبكات المتضامنين حول العالم (١٥٠ مجموعة) لحثهم على المشاركة في يوم التضامن مع الأسرى الإداريين. وقامت وحدة الضغط والمناصرة بجولة دولية شملت ست دول أوروبية مختلفة (بلجيكا، هولندا، ألمانيا، بولندا، سلوفانيا وإيطاليا)، التقت خلالها مع مؤسسات وناشطي مجتمع مدني، وعدد من الشخصيات السياسية الرسمية، والإعلام المحلي.

وضمن حملة المدافعين عن حقوق الإنسان، ركزت المؤسسة هذا العام على قضية الزميل أنس البرغوثي الذي اعتقل في شهر أيلول لأسابيع عدة، وتم تنسيق الحملة مع كل من:

OMCT, Regional Lawyers Guild, USA National Lawyers Guild, Amnesty International, Human Rights Watch, Frontline Defenders, EU and others.

وأصدرت الضمير بيانات عدة، ونداء عاجل للتدخل في قضية أنس وقعه مع الضمير كافة المؤسسات المذكورة أعلاه باستثناء الاتحاد الأوروبي، ولكنها شاركت في مراقبة جلسات المحكمة لأنس في المحكمة العسكرية بعوفرف. وأنشأت المؤسسة صفحة على الفيسبوك لإطلاق سراح أنس، وتم بالفعل إطلاق سراحه بكفالة مالية لحين محاكمته.

لا تزال حملة الرسائل متواصلة، وتقوم الضمير بتغذية المجموعات المختلفة من فرنسا بالمعلومات اللازمة، وتم تطوير علاقة جديدة مع مجموعة الفريندز من لوس أنجلوس للبدء في حملة رسائل من طرفهم. وتحتاج مثل هذه الحملات لمتابعة دورية، وأحياناً قد تشكل عبئاً يهدد قدرة الضمير على توفير المعلومات في الوقت المناسب.

4. <http://www.stopadcampaign.com>

## النتيجة الرابعة:

### تجديد رأي عام عالمي وتفعيل الرافعة الدولية، لمساءلة إسرائيل ومحاسبتها، وللضغط عليها لتغيير ممارساتها وسياساتها

#### المؤشرات:

١. ازدياد الاهتمام والتدخل من قبل المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، لدعم قضية الأسرى.
٢. ازدياد في طلب المعلومات واللقاءات من قبل هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والإعلام وغيرها.
٣. ازدياد في الإشارة إلى عمل الضمير على قضية الأسرى من الناحية القانونية والمساندة، في الإعلام وإصدارات المؤسسات والهيئات المختلفة.
٤. ازدياد في جهد الضمير للوصول إلى صناعات القرار محلياً ودولياً، ومنظمات حقوق الإنسان ومجموعات المتضامنين، بما يشمل ترتيب زيارات رقابية للمحاكم ولقاءات توعوية.

قامت الضمير بتقديم ٥ شكاوى فردية حول الاعتقال الإداري لمجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي في الأمم المتحدة، وكذلك حول التعذيب والإضراب عن الطعام.

قامت الضمير، وبالتنسيق مع مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، بتقديم تقرير لمجلس حقوق الإنسان ضمن إجراء المراجعة الدورية الدولية التي كان من المفترض أن تعقد لدولة الاحتلال، وقاطعت إسرائيل الجلسة، وتم تأجيل المراجعة. يذكر أن ممثلي بعض المؤسسات في المجلس قاموا بزيارتي ضغط لمجلس حقوق الإنسان في هذا السياق. قدمت الضمير بياناً شفوياً أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ ٢٣، بالتعاون مع مركز بديل.

قدمت الضمير تقريراً حول (G4S) للمقرر الخاص بشأن فلسطين السيد ريتشارد فولك، لإعداد تقريره الدوري الذي عرض على الجمعية العامة في دورتها الـ ٦٨، والذي اقتبس فيه الضمير مرات عدة.

قامت الضمير بلقاء البرلمان الأوروبي مرات عدة، وقدمت مداخلة في البرلمان حول قضية الأسرى ضمن الجهود لإرسال بعثة تقصي حقائق من قبل البرلمان للتحقيق في ظروف احتجاز المعتقلين. وفعلاً، أثمرت هذه الجهود بإصدار قرار من البرلمان بهذا الخصوص، وتم ترتيب موعد الزيارة في آذار من العام المقبل.

نسقت الضمير زيارة لستة أعضاء من البرلمان البريطاني لمحكمة عوفر العسكرية. والتقت الضمير العديد من الممثلات الأوروبية والدولية الأخرى لدى السلطة الفلسطينية، وعرضت التفاصيل كافة حول قضية الأسرى، منها الممثلة الأسترالية، والأيرلندية، والألمانية، والسويدية، والسلوفانية، والأرجنتينية، واليابانية، والمكسيكية.

كما التقت الضمير بمجلس أوروبا خلال زيارته للمجلس التشريعي الفلسطيني، وزودت اتحاد البرلمانيين الدوليين بالمعلومات والتطورات حول قضايا أعضاء المجلس التشريعي المعتقلين.

التقت الضمير مع ٨١ وفداً زار المؤسسة خلال العام، وضم ١٢٧٦ شخصاً، بمعدل ٧ زيارات شهرياً. ومقارنةً بالعام ٢٠١٢، يُلاحظ ارتفاع في عدد الوفود التي زارت المؤسسة، ما يعكس تطور شبكة علاقات الضمير واتساعها، والسمعة الطيبة والثقة العالية بأداء الضمير ومهنتها. وتعتبر هذه اللقاءات فرصة مميزة للتواصل مع الجمهور الدولي المعني بقضايا حقوق الإنسان الفلسطيني، كما أنها تساهم في رفع الوعي وتفعيل المشاركين في حملات التضامن مع الأسرى.

قامت الضمير، بالتعاون مع مجموعات التضامن المختلفة في الولايات المتحدة، بتنفيذ جولة شملت العديد من المدن الرئيسية كسان فرانسيسكو، ولوس أنجلوس، وشيكاغو، ونيويورك، وفيلادلفيا، وواشنطن، وميشيغان. والتقت المؤسسة خلالها بمؤسسات قاعدية وشبكات تعمل حول قضايا الأسرى في الولايات المتحدة، كحملة التضامن مع الأسرى الأفريقيين السياسيين، والأسرى البورتوريك، والشبكة التي تعمل ضد سياسة العزل في سجون لوس أنجلوس، وغيرها العديد. كما التقت ببعض من أعضاء الكونجرس، وبخاصة من لجنة حقوق الإنسان. وطرحت هذه الجولة قضايا جوهرية كالعزل، والاعتقال الإداري، وأوجه الشبه في سياسات القمع التي تستهدف الأسرى السياسيين في كل من الولايات المتحدة والأرض المحتلة، وإمكانية تنسيق الجهود لمواجهة هذه السياسات.

كما شاركت الضمير في العديد من المؤتمرات الدولية الخاصة في مجال حقوق الإنسان أو قضايا الأسرى، كجولة جنوب أفريقيا، وإطلاق الحملة الدولية «إطلاق سراح مروان البرغوثي وكافة الأسرى الفلسطينيين»، ومؤتمرين في فرنسا عقدا في مدن مختلفة بمبادرة من لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني، ومهرجان الإنسانية الذي ينظمه الحزب الشيوعي الفرنسي، والمنتدى الاجتماعي العالمي في تونس، ومهرجان سينما المرأة في الباسك، وقدم تحليل من قبل الضمير حول الفيلم الوثائقي «خارطة طريق للأبارتهايد»، ومؤتمر «عشرون عاماً على أوسلو» الذي نظمته في أوسلو مجموعات التضامن، ومؤتمر خاص بالأسرى نظمته في بروكسل الشبكة الأوروبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

واستمرت الضمير في تطوير علاقتها مع الإعلام المحلي والدولي ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث أجرت ٥٦ مقابلة إعلامية مع وسائل إعلام دولية، و١٠٦ مقابلات مع وسائل إعلام محلية. ونشرت المؤسسة ١١٣ بياناً صحافياً (٦٣ باللغة الإنجليزية، و٥٠ باللغة العربية). وعقدت الضمير مؤتمراً صحافياً شاركت مع شبكة المنظمات الأهلية في مؤتمر آخر حول قضايا الأسرى. كما نشرت ٢٩ بروفايل أسير، منها ١٥ بالإنجليزية و١٤ بالعربية، كما نشرت عديدين من النشرة الإلكترونية.

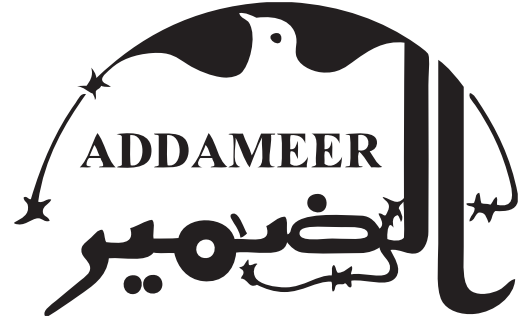
وتحظى مواقع التواصل الاجتماعي بمتابعة واسعة، ويزداد عدد المتابعين لها يومياً. ومع نهاية العام، بلغ عدد المتابعين لصفحة المؤسسة على فيسبوك ٦٥٢٧ شخصاً، و٦٧٠٨ أشخاص لصفحة المؤسسة على تويتر.

وأصدرت الضمير التقرير السنوي للانتهاكات للعام ٢٠١٢، و٣ أوراق حقائق حول الاعتقال الإداري، وشركة الأمن (G4S)، ومعتقلي ما قبل أو سلو. كما أصدرت تقريراً خاصاً حول اعتداءات الوحدات الخاصة، وآخر حول الاعتقالات المتعلقة بمقاومة بناء جدار الضم والفصل العنصري.

وقد قام تلفزيون فلسطين بإعداد تقرير خاص حول تقرير «الوحدات الخاصة»، واستضاف محامي المؤسسة في النشرة الإخبارية المركزية.

كما أنجزت المؤسسة تقرير الاستغلال الاقتصادي للأسرى، ولكن تم عرضه على بعض الأصدقاء المتخصصين في المجال لمراجعته والتعليق عليه، وسوف يستكمل نشره في العام ٢٠١٤.

نفذت الضمير نشاطاً خاصاً بذكرى ٢٠ عاماً على تأسيسها، تخلله معرض صور للأسيرات الفلسطينيات كان قد نفذ بالشراكة مع صندوق المرأة في الأمم المتحدة، وحفل دعيت إليه وزارة الأسرى، والعديد من المؤسسات المحلية، وأهالي الأسرى، وأسرى سابقون، والممثلات الدولية والسلطة الفلسطينية. وتخلل الحفل تكريم لمؤسسي الضمير ومن رافق المؤسسة وساندها طوال أكثر من ٢٠ عاماً. وتم إنتاج فيلم قصير حول المؤسسة لهذه المناسبة، وإعداد شعار خاص للمناسبة، وإعادة تصميم ملصق تعريفي بالمؤسسة.



الهدف الاستراتيجي الثاني:  
ضمان التزام تشريعات السلطة  
الفلسطينية وسياساتها وممارساتها  
بمعايير وبنود القانون الدولي  
لحقوق الإنسان فيما يخص الحقوق  
السياسية والمدنية



## الهدف المرحلي الأول

المساهمة في توفير الحماية والدعم لضحايا الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية  
النتيجة الأولى:

توفير المتابعة القانونية لحالات الاعتقال السياسي التعسفي

### المؤشرات:

١. توفير التمثيل القانوني المهني للمعتقلين السياسيين.
٢. تقديم دعاوى جزائية ومدنية بحق الأجهزة الأمنية لعدم احترام قرارات المحاكم.
٣. رفع شكاوى بسبب التعذيب في حال موافقة المعتقلين.
٤. رفع شكاوى دولية حول الاعتقال التعسفي.

لوحظ خلال العام انخفاض عدد المعتقلين السياسيين لدى مختلف أجهزة الأمن الفلسطينية، فقد توجه للضمير ٣ حالات فقط خلال العام، وقامت بتمثيلهم أمام المحاكم المحلية. وأصبحت تقدم لوائح اتهام جنائية أمام المحاكم المدنية الفلسطينية بحق هؤلاء الأسرى غالباً حول نشاطات مرتبطة بتبييض الأموال، أو القذح والذم بحق شخصيات مرموقة. وقد نجحت المؤسسة في إغلاق ملف ضد أحد الأسرى بعد أن أبطلت لائحة الاتهام بحقه.

وعلى صعيد الدعاوى الجزائية والمدنية أو حتى الشكاوى حول التعذيب، واجهت المؤسسة صعوبة في إقناع المعتقلين بالإدلاء بأقوالهم حول التعذيب خوفاً من الملاحقة، ولعدم ثقة المجتمع بالجهاز القضائي الفلسطيني وقدرته على مساءلة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

لم تلتزم السلطة الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها بعد الحصول على موقع عضو مراقب في الأمم المتحدة من ناحية التوقيع والانضمام للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، الكفيلة بتوفير الأدوات القانونية لمساءلة السلطة وأجهزتها التنفيذية عن الانتهاكات التي ترتكب بحق المواطنين الفلسطينيين، وبخاصة ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

ستبقى الضمير دائماً على استعداد لمراقبة الوضع الداخلي، والتحرك بما يتاح لها من أدوات لمواجهة سياسات الاعتقال التعسفي، والتعذيب، وغيرها من الانتهاكات بحق المعتقلين السياسيين.

### النتيجة الثانية:

مراقبة التشريعات الصادرة ذات العلاقة بقضايا المعتقلين السياسيين والحقوق السياسية والمدنية  
لضمان التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

استمر الانقسام السياسي الداخلي خلال العام، ولم يطرأ أي تغيير على واقع عمل المجلس التشريعي المعطل منذ العام ٢٠٠٦. ولم تصدر مراسيم رئاسية ذات علاقة مباشرة بعمل المؤسسة، ولهذا لم يكن للضمير أي نشاط يذكر في هذا الجانب.



ضمان المساءلة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب بخصوص الانتهاكات ذات العلاقة بالحقوق السياسية والمدنية.

### النتيجة الأولى:

### رصد وتوثيق ونشر الانتهاكات ذات العلاقة بالتعذيب وعقوبة الإعدام

#### المؤشرات:

١. رصد وتوثيق التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية.
٢. نشر حالات فردية تعرضت للتعذيب، وإعداد ورقة حقائق تلخص الأوضاع سنوياً.
٣. تشكيل ضغط على الجهات الرسمية المختلفة لإنهاء سياسة التعذيب.
٤. تنفيذ ورشة عمل مع شبكة المنظمات الأهلية ولجنة الحريات لمتابعة موضوع صون الحريات العامة والحقوق السياسية والمدنية.
٥. إعداد ورقة حقائق حول الاعتقالات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والأسرى السياسيين المعتقلين سابقاً لدى الاحتلال.

استمرت مختلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إعاقة عمل مؤسسة الضمير من خلال منع زيارات المحامين، أو تجاهل طلبات الزيارة والمطالبة في ترتيب الزيارات، ما دفع بوحدة التوثيق والدراسات لتكثيف التواصل مع أسر المعتقلين من جهة، ولجنة الأسرى في المجلس التشريعي وبعض من أعضاء المجلس والمحامين الخاصين الذين تابعوا القضايا القانونية للمعتقلين من جهة أخرى.

وقد دأبت وحدة التوثيق والدراسات على توثيق أعداد وأسماء المعتقلين السياسيين خلال العام. وجمعت الوحدة ٣ تصاريح مشفوعة بالقسم حول تعذيب من معتقلين مفرج عنهم، أحدهم فقد صوته نتيجة التعذيب، ولكن للأسف رفض المعتقلين تقديم شكاوى. كما تمت مقابلة المعتقل قاهر أبو كمال، وكان قد أضرب عن الطعام بسبب التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، ووثقنا التعذيب من خلال تصريح مشفوع بالقسم.



لاحظت الضمير خلال العام ارتفاعاً على سياسة الملاحقات والاستدعاءات بحق طلاب الجامعات، وبخاصة جامعة الخليل، والنجاح، وبيرزيت. وقد نظمت المؤسسة جولة ميدانية لجامعة النجاح في نابلس، وقابلت ٥ طلاب تعرضوا للاعتقال والاستجواب لأكثر من مرة، وبعضهم تعرض للتعذيب. كما زارت المؤسسة جامعة بيرزيت، والنقت ٣ طلاب تعرضوا للاعتقالات المتكررة بهدف التحقيق.

وثقت الضمير تفاصيل اعتداء الشرطة الفلسطينية على المسيرة السلمية ضد العودة للمفاوضات في مدينة رام الله، وقابلت ٥ أشخاص ممن تعرضوا للضرب والاعتداء.

شاركت الضمير في المؤتمر الذي عقد في جامعة بيرزيت، بدعوة من الحركة الطلابية، حول الاعتقالات والملاحقات السياسية من قبل الأجهزة الأمنية.

قامت الضمير بإطلاع كافة الجهات الرسمية الدولية التي التقتها خلال العام على الانتهاكات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية والشرطة، وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر المانح الأكبر للسلطة الفلسطينية.

قامت الضمير بتزويد مجلس منظمات حقوق الإنسان بكافة التفاصيل حول الانتهاكات التي وثقت، وساهمت في طرح هذه التجاوزات، مؤكدة ضرورة احترام سلطة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة بعد الحصول على موقع عضو مراقب في الأمم المتحدة، مع الجهات الرسمية كوزارة العدل، ووزارة الداخلية.

في ظل انهماكها في متابعة الإضرابات عن الطعام للأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، والتطورات السياسية على أرض الواقع من العودة للمفاوضات دون قيد أو شرط، دعت الضمير إلى إعادة التفكير في جدوى عقد ورشة حول الحقوق والحريات السياسية، وعليه لم تنفذ الورشة مع شبكة المنظمات الأهلية.

كما تم الاتفاق على أن لا تقوم الضمير بإعداد ورقة حول الاعتقالات والتنسيق الأمني في ظل هذه المرحلة بسبب قرار العودة للمفاوضات، وتعامل الأجهزة الأمنية مع كل من عارض هذا القرار، وكان التقييم أن مثل هذه الورقة في هذا الوقت ستعرض المؤسسة لمزيد من الملاحقة من قبل أجهزة الأمن في السلطة.

## النتيجة الثانية:

### تطوير المشاركة في الائتلافات والتحالفات المحلية والإقليمية والدولية لتجنيد رأي عام مساند لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب

#### المؤشرات:

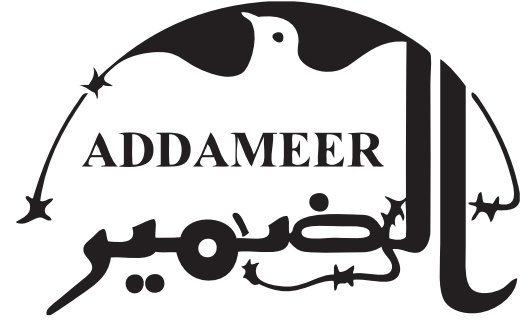
١. مواصلة الضغط من خلال شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
٢. مواصلة الضغط من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.
٣. تقوية العلاقات مع المؤسسات الحقوقية في العالم العربي.

قامت الضمير خلال العام بتكثيف الجهود من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية لمتابعة موضوع التزام السلطة بمسؤولياتها ضمن منظومة هيئة الأمم المتحدة، وذلك من خلال التوقيع على الاتفاقات والمعاهدات الدولية الكفيلة بضمان حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني وصونها.

وشملت هذه الضغوط توجيه رسالة مفتوحة لرئيس السلطة الفلسطينية، ولقاء مسؤول ملف المفاوضات للتحذير من التنازل عن الحق في الانضمام للمعاهدات، وبخاصة بعد الإعلان عن العودة للمفاوضات والالتزام مدة ٩ شهور بعدم التوقيع على أي اتفاقية دولية. كما طرحت المؤسسات هذه القضية في كافة اللقاءات الرسمية مع ممثلي الدول أو أصحاب القرار على المستوى الرسمي، كلقاء وزير الخارجية في سياق الإعداد لتقرير مراجعة مجلس حقوق الإنسان لتقرير دولة الاحتلال في المراجعة الدورية العالمية.

ومن خلال مشاركة المؤسسة في التحالف الإقليمي لمراقبة أماكن الاحتجاز، أتاحت الفرصة للقاء مع عدة مؤسسات حقوقية عربية تعنى بقضايا الحقوق السياسية والمدنية في ١٣ دولة عربية مختلفة، وتم تبادل المعلومات حول مختلف الانتهاكات التي يتعرض لها الناشطون السياسيون والمجتمعيون في هذه الدول، كما تم بحث سبل مواجهة هذه السياسات والأدوات المتاحة لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب على مستوى العالم العربي.





الهدف الاستراتيجي الثالث:  
تطوير مجتمع ومؤسسات مساندة  
للحقوق المدنية والسياسية للفئات  
والأفراد المنتهكة حقوقهم



## الهدف المرحلي الأول

رفع وعي المجموعات والأفراد المنتهكة حقوقهم السياسية والمدنية

النتيجة الأولى:

تنظيم قادة محليين وتزويدهم بالمعرفة والاتجاهات للعمل في مجتمعاتهم في مجال التوعية الحقوقية المدنية والسياسية وحماية هذه الحقوق في مجتمعاتهم المحلية

### المؤشرات:

١. اختيار مجموعة ناشطين مجتمعيين.
٢. تنفيذ التدريب النظري للمجموعة حول الحقوق السياسية والمدنية وآليات الحماية لهذه الحقوق.
٣. تنفيذ أنشطة عملية حول التدريبات.
٤. تنفيذ برامج توعوية بالحقوق السياسية والمدنية، وتفعيل المجتمع حولها.

واصل برنامج التوعية والتدريب العمل مع المجموعة التي تم اختيارها في أواخر العام ٢٠١٢ من منطقة الخليل، وشكلت المجموعة من ٢٥ ناشطاً شبابياً بواقع ١٣ شاباً و١٢ صبية. وتم تنظيم ٣ لقاءات تدريبية حول القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومفهوم التطبيع والعلاقة مع المجموعات الناشطة الإسرائيلية في سياق النضال الشعبي ضد الجدار والاستيطان، كما عقد لقاء آخر حول بناء المجموعات والعمل ضمن فريق والتخطيط لحمات الضغط والمناصرة.



وفي منتصف العام، قدم منسق البرنامج استقالته من العمل، وكانت الضمير تمر بمرحلة صعبة من ناحية تمويلية، فلم يتم ملء هذا الشاغر، وانعكس هذا الأمر على التواصل مع المجموعة، والقدرة على تفعيلها ومراقبة ما تقوم به من أنشطة.

ولكن قبل انتهاء العام، وبعد توظيف منسق إعلامي جديد، تم التواصل من جديد مع المجموعة، وتمت العودة للنشاط من خلال نقاش البرنامج، وماذا تريد الضمير من هذه المجموعة، وما هي توقعات الناشطين، وتم بناء برنامج عمل للعام ٢٠١٤.



وضمن شراكة الضمير مع مؤسسة كريستيان إيد، طوّرت المؤسسة برنامج عمل مشتركاً لمجموعة الضمائر السابقة مع مجموعة الناشطين من المؤسسة العربية لحقوق الإنسان من الناصرة، ضمن برنامج «حق»، وأيضاً برنامج الشباب لدى المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.

وقد هدف هذا البرنامج إلى جسر الهوة التي تشكلت جراء سياسات الاحتلال بتفتيت المجتمع الفلسطيني وقطع أواصر التواصل بين أبناء المجتمع الواحد. وتم عقد

لقاءين بين هذه المجموعات المختلفة، حيث تم في اللقاء الأول نقاش مواضيع الهوية، وكيف ينظر كل فلسطيني إلى هذه الهوية، والفروقات بين أبناء الداخل وأبناء الأرض المحتلة العام ١٩٦٧ والشتات، فيما ركز اللقاء الثاني على التعرف على عمل كل مؤسسة، وعرض واقع حقوق الإنسان في المناطق المختلفة، كما تم لقاء أسيرة سابقة والقيام بجولة ميدانية إلى منطقة الأغوار.

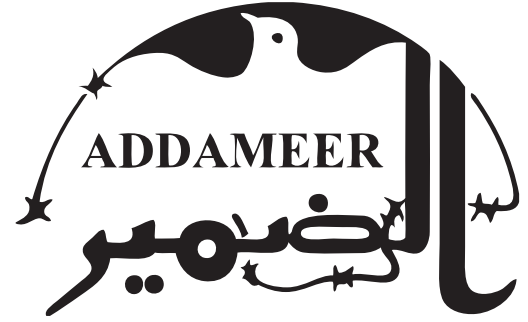
وخلال العام، أجرت الضمير تقييماً لهذه التجربة، وخرجت بقناعة تامة بضرورة مواصلة البرنامج، وعملت المؤسسات الثلاث على تحضير برنامج متكامل للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، تضمن إشراك مؤسسات من قطاع غزة ومن مخيمات الشتات في لبنان. ولكن - للأسف - تم تجميد هذا المشروع بسبب عدم الحصول على موافقة من قبل الجهات المانحة التي عرض عليها المشروع، على أن تواصل المؤسسة المحاولة في المستقبل.

تحتاج الضمير لوقفه جدياً أمام هذا البرنامج بشقيه، كما تحتاج إلى تقييم أدوات اختيار الناشطين. وتعتقد الضمير أن هذا البرنامج يشكل قاعدة جماهيرية قوية لها إذا ما تم الالتزام بأهدافه، وتمت متابعة الأنشطة بصورة حثيثة، ما يتطلب العمل على استقطاب منسق جديد للبرنامج ذي كفاءة عالية للعمل مع هذه المجموعات، وذي انتماء عال لقضية الأسرى بشكل أساسي، ولقضايا حقوق الإنسان بشكل عام.









الهدف الاستراتيجي الرابع:  
دعم وتطوير قدرات المؤسسة لبلوغ  
أهدافها بكفاءة وفاعلية

## النتائج:

١. توفير بيئة داخلية داعمة تمكّن الكادر من تحقيق خطة العمل بكفاءة وفاعلية.
٢. خلق استدامة للمؤسسة.

تابعت الوحدة الإدارية خلال العام كافة الأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وتم تطوير بعض الإجراءات والنماذج الإدارية. ومن أهم الصعوبات التي واجهت المؤسسة خلال العام على صعيد إداري ومالي، كان نقل حسابات المؤسسة بعد عشرين عاماً من البنك العربي إلى بنك فلسطين، وجاء هذا بناء على قرار مجحف من البنك العربي، إثر قيام قوات الاحتلال باقتحام مقر المؤسسة، وخوف البنك من الملاحقة؛ وهو موقف لم يراع فيه البنك أي اعتبار لطبيعة عمل المؤسسة، وقضية الأسرى، أو أي اعتبار وطني آخر. يذكر أن عشرات المؤسسات الفلسطينية الأهلية واجهت هذه السياسة من البنك العربي خلال العام ٢٠١٣.

وخلال العام استقال كل من محامي قضايا السلطة الفلسطينية، ومنسق برنامج التوعية والتدريب، ومنسق الإعلام، والمحامي الذي يتابع قضايا المعتقلين لدى الاحتلال في محكمة عوفر غالباً. وتم توظيف محامية جديدة كانت متدربة سابقاً، كما تم توظيف مساعدة قانونية، ومنسق إعلام، وباحث ميداني خاص بمدينة القدس، ومجدد أموال بوظيفة جزئية.

واستمرت المؤسسة في تطوير عملية الرقابة والتقييم لخطة عملها، فقد ساهم بعض من أعضاء مجلس الإدارة في لقاءات التقييم والتخطيط الاستراتيجي الجديد للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦. ولعب المجلس دوراً أساسياً خلال العام في متابعة عمل المؤسسة وشؤون موظفيها ووضعها المالي، كما ساهم المجلس بفاعلية في ذكرى مرور عشرين عاماً على تأسيس المؤسسة، وفي الإضراب المستمر عن الطعام.

كذلك انتظمت اجتماعات الطاقم الدورية لتقييم ومتابعة خطة العمل شهرياً، وقدمت كافة الوحدات تقارير عمل شهرية، وتم إعداد تقارير نصف سنوية مالية وإدارية، وتقارير سنوية. وساهم معظم الطاقم في عملية المراجعة المعمقة لعمل المؤسسة والبيئة الخارجية والداخلية للعمل، وانعكاسات هذا على خطط العمل المستقبلية، وتم إعداد خطة استراتيجية جديدة للأعوام الثلاثة القادمة، وخطط عمل تفصيلية وخطط مالية أيضاً.

لم توفّق المؤسسة بعد في بناء أرشيف إلكتروني عام لكافة جوانب عملها، ويعود هذا بالأساس إلى عدم توفر المصادر المالية الكافية، وإلى ضغط العمل على منسق الوحدة لغياب المساعدة الإدارية التي تقضي إجازة أمومة، وقد قام بأداء مهامها كافة إضافة إلى مهامه.

أعدت المؤسسة خلال العام برنامج تدريب متخصص للمحامين والعاملين في التوثيق والضغط والمناصرة، وبمشاركة مؤسسات أخرى تعمل في قضايا الأسرى، حول الولاية القضائية العالمية، وسبل استخدامها في قضايا الأسرى الفلسطينيين.

وشارك الزملاء في تدريبات خارجية عديدة كل حسب احتياجاته، فشارك الزملاء من وحدة الضغط والمناصرة في تدريب حول الإعلام الحديث واستخدامه في قضايا حقوق الإنسان، وتدريب حول التصوير الفوتوغرافي، فيما شارك بعض الزملاء من وحدة التوثيق في تدريب حول مراقبة أماكن الاحتجاز إقليميًّا، ودورة باللغة العبرية. وشارك زملاء من الوحدة الإدارية والضغط والمناصرة في تدريب أعدته مؤسسة كريستيان إيد الشريكة حول الرقابة والتقييم.

عقدت مؤسسة الضمير اجتماع الهيئة العامة الاعتيادي السنوي، وتم انتخاب مجلس إدارة جديد، وتم إقرار التقارير المالية والإدارية، وتعيين مدقق حسابات للمؤسسة. كما تمت متابعة كافة الإجراءات بهذا الخصوص مع الدوائر الحكومية والبنوك أيضاً.

طورت المؤسسة علاقاتها مع المانحين خلال العام بشكل جدي وجوهري، ما ساعد في خلق استدامة مالية على المدى القصير. وقد تقدمت المؤسسة بمشروع لوزارة الخارجية النرويجية وتم قبوله، كذلك مؤسسة سيجريد تراست البريطانية وهذا كفيل بخلق شراكة طويلة الأمد على الأقل لست سنوات قادمة. كذلك حصلت المؤسسة على دعم من مؤسسة هيكس ايبير السويسرية من خلال الجمعية العربية لحقوق الإنسان في الناصرة، وبعدها قامت هيكس بالتواصل مع المؤسسة مباشرة لنقاش أفق التعاون مستقبلاً. كما طورت المؤسسة العلاقة مع المؤسسة الإسبانية موندوبات من خلال تقديم مشاريع مشتركة، سيتم تلقي ردود عليها في العام القادم.

نجحت أمانة الصندوق في بناء علاقة جديدة مع رجل أعمال فلسطيني مغترب تبرع لقضية الأسرى، الأمر الذي يتطلب متابعة هذه العلاقة وتطويرها بشكل معمق خلال العام القادم.

تم إصدار بروشور تعريفي جديد بالمؤسسة مناسبة ذكرى تأسيسها العشرين. كما تم إصدار التقارير المالية والإدارية وقدمت للجهات المختصة.

تمثّل الإخفاق الأهم على صعيد المصادر المالية، في عدم قدرة المؤسسة على تجنيد مصادر تمويل مستقلة تتيح لها إمكانية تعويض صناديق التوفير وصندوق نهاية الخدمة التي تعاني من عجز، ما يحتم على مجلس الإدارة، بالتعاون مع إدارة المؤسسة، وضع خطة تفصيلية للعمل في المستقبل.

## مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، غير ربحية، تعنى بحقوق الإنسان أسسها في مدينة القدس المحتلة أواخر العام ١٩٩١ مجموعة من نشطاء ومهتمين بحقوق الإنسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية.

ويحيط بالضمير عدد من الأنصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضماثر)، وهم الأشخاص الذين يؤمنون بأهدافها ويشاركون بأنشطتها، ويعملون على دعمها مادياً ومعنوياً.

والضمير عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلس منظمات حقوق الإنسان، الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب، الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، الائتلاف الإقليمي لإلغاء عقوبة الإعدام، الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة العزل، وغيرها من ائتلافات محلية إقليمية ودولية.

تؤمن الضمير بعالية حقوق الإنسان والتي تستند إلى أولوية احترام الكرامة والإنسانية وعدم تجزئتها استناداً إلى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً. كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر، يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في إطار حقه في تقرير مصيره.

### الأهداف:

- الهدف الأول: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية والمهينة، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام.
- الهدف الثاني: مناهضة الاعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزيهة .
- الهدف الثالث: دعم وإسناد معتقلي الرأي والاهتمام بالمعتقلين والأسرى السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً.
- الهدف الرابع: المساهمة في سن قوانين فلسطينية تصون مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان تنفيذها.
- الهدف الخامس: المساهمة في الرقي بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- الهدف السادس: بناء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- الهدف السابع: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة.

### برامج الضمير:

أولاً: البرنامج الدعم القانوني: توفير الخدمة القانونية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاكمات؛ والزيارات الدورية؛ والإرشاد الحقوقي والقانوني.

ثانياً: برنامج الدراسات والتوثيق: توثيق كافة الإحصاءات والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين وذويهم، وإصدار التقارير والدراسات حول التعذيب أثناء الاعتقال وخلال فترات التحقيق، وظروف الاعتقال داخل مراكز التوقيف، والمعتقلات والسجون والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين من قبل قوات مصلحة السجون الإسرائيلية ووحدها الخاصة.

ثالثاً: برنامج الضغط والمناصرة: في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير بأنشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضاغطة لمناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي ونصرة الأسرى وحريرتهم ومساندة إضراباتهم عن الطعام.

رابعاً: برنامج التوعية والتدريب وتدريب المحامين : تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم. ومن خلال برنامج الضماثر نقوم بتدريب وتفعيل دور النشطاء الشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. و دورات تدريبية متخصصة للمحامين المتدربين والعاملين في مجال الدفاع عن الأسرى والمعتقلين أمام المحاكم العسكرية التابعة لقوات الاحتلال .

الأرض الفلسطينية المحتلة







## Addameer Programs:

Legal counseling program: Provision of free legal representation and advice to hundreds of Palestinian detainees and their families through following cases of torture, court sessions, regular visits and legal guidance.

Documentation and Research program: Documentation of the violations committed against Palestinian detainees and monitors their detention conditions through regular prison visits, and collects detailed statistics and information on detainees, which serve as the basis for its annual and thematic publications.

Advocacy and Lobbying program: Addameer's Advocacy Unit leads several activities and campaigns locally, regionally and internationally in cooperation with numerous solidarity groups that support the prisoners' cause and their freedom

Training and Awareness program: Meetings with different sectors are held within this program in order to raise awareness about prisoners' rights. In addition, Addameer holds training sessions to strengthen human rights awareness and to increase the role of youth in protecting human rights through "Addama'er" program.



## **ADDAMEER Prisoner Support and Human Rights Association:**

ADDAMEER Prisoner Support and Human Rights Association is a Palestinian non-governmental, civil institution that works to support Palestinian political prisoners held in Israeli and Palestinian prisons. Addameer was established in 1992 in Jerusalem by a group of human rights activists that support prisoners and work to end torture and other violations of prisoners' rights through monitoring, legal procedures and solidarity campaigns.

Addameer enjoys the support of a volunteer body called "Addama'er", which believes in Addameer's goals and participates in the activities held by the association. They also work in supporting it financially and morally.

Addameer is an executive member in the Palestinian NGO Network, the Palestinian Human Rights Organizations Council, the regional and local Coalition Against Death Penalty, and the International Coalition Against Torture.

Addameer believes in the universality of human rights that are based on respect for human dignity, and their complete and equal application according to international conventions and norms.

Addameer also believes in the necessity of building a free democratic Palestinian society where justice, equality and law prevails as well as respect of a person's right to self-determination.

### **Objectives:**

- End torture and other forms of cruel, inhuman and degrading treatment inflicted upon Palestinian prisoners.

- End arbitrary detentions and arrests; abolish the death penalty; and guarantee fair, impartial and public trials.

- Support political prisoners and prisoners of conscience by providing them with legal aid and social and moral assistance and undertaking advocacy on their behalf.

- Push for legislations that guarantee human rights and basic freedoms and ensure their implementation on the ground.

- Raise awareness of human rights and rule of law issues in the local community.

- Ensure respect for democratic values in the local community, based on political diversity and freedom of opinion and expression.

- Lobby for international support and solidarity for Palestinians' legitimate rights.

substantial way. This helped in creating a financial sustainability in the short run. Further to this, the association submitted two projects; one to the Norwegian Ministry of Foreign affairs that was accepted, and another to the British association, Segred Trust, which will create a long-term partnership for at least six years to come. In addition Addameer obtained support from the Swiss institution, Heks, through the Arab Association for Human Rights in Nazareth, and the Hex organization communicated with the association directly after. Addameer also developed its relationship with the Spanish institution Mundubat, through submitting mutual projects that that we will be receiving responses to during the next year.

The Addameer treasurer succeeded in building a new relationship with an expatriate Palestinian businessman who gave a donation for the prisoners' issue. The association is hoping to sustain and develop this relationship over the next year.

The association published a new introductory brochure in its twentieth anniversary. Also, managerial and financial reports were issued to the concerned parties.

The main obstacle Addameer faced on the financial level is the inability of the association to raise independent sources of funding that allows it to compensate for the possibility of saving funds and make end of service payments, what makes it imperative for the Board of Directors, in cooperation with the association's administration to develop a detailed plan for future action.

organized. All departments submitted monthly work reports, and financial and management mid-year reports were prepared. Most of the employees contributed in the review process for the association and its external and internal environment. In addition a strategic plan, detailed work plans and financial plans were prepared for the next three years.

The association did not have the chance to build a general electronic archive yet. This is mainly due to the lack of adequate financial resources, and the work load on the units coordinator, because of the absence of the administrative assistant who is on maternity leave, therefore the unit coordinator has to perform all tasks in addition to his duties.

The association prepared a training program specialized for lawyers and staff working in the documentation and lobbying and advocacy units during the year. Other organizations whose work involves prisoners' cases also participated. The training program related to the international judicial status of Palestine, and the ways it could be used to benefit Palestinian prisoners' cases.

In addition, some colleagues participated in various external training. Colleagues in the Lobbying and Advocacy unit participated in training that focused on new media and its use in human rights' cases, they also participated in a photography workshop. Other colleagues from the Documentation unit participated in training for monitoring regional detention places and also took a Hebrew course. Some staff from the Lobbying and Advocacy department also trained in management and participated in training held by Christian Aid, which is a partner of Addameers' in monitoring and evaluation.

Addameer held the annual general assembly meeting, where a new Board of Directors was elected, financial and managerial reports were created, and an auditor was appointed. All procedures concerning these alterations were followed up by the governmental departments and banks.

Addameer developed its relationship with donors during the year in a serious and

**Results:**

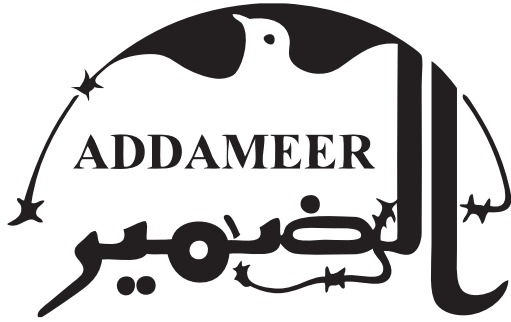
1. Providing a supportive internal environment that helps employees to achieve their plans efficiently and effectively.
2. Maintaining the association's sustainability.

During the year the administrative unit followed all activities related to the management of human resources, and some procedures and administrative forms were developed. One of the biggest issues that confronted the association during the year on an administrative and financial level, was the transfer of the association's accounts from the Arab Bank to the Bank of Palestine after twenty years with the Arab Bank. This was an unfair decision made by the Arab Bank after Addameer's office was raided by the Israeli Occupation Forces, as the bank feared prosecution. This decision by the Arab Bank did not take into consideration the nature of the association's work, and the prisoners issues, or any other national consideration. It is worth mentioning that several Palestinian civil organizations faced this kind of policy by the Arab Bank during the year of 2013.

During the year, the lawyer for the Palestinian Authority cases, the awareness and training program coordinator, the media coordinator, and the lawyer following prisoners' cases in Ofer court resigned. A new lawyer who used to be an intern lawyer at the association was employed; in addition a legal assistant, a media coordinator, a field researcher only for Jerusalem, and a part time fundraiser were also employed.

Addameer continued developing a process for monitoring and evaluating its' action plan. Some of the board of directors participated in the evaluation and strategic planning meeting for 2014-2016. The Board played a key role during the work and follow-up of the association, its employees and financial position. The Board also contributed actively in the twentieth anniversary of the association and in the ongoing hunger strikes supporting activities.

Systematic staff meetings for evaluating and following the monthly action plan were



**Forth Strategic Goal:**  
**Develop and improve the association's capacity to achieve its goals effectively and efficiently.**



During the year, Addameer arranged an evaluation for this experience, which leads to the belief of the necessity of continuing the program. The three organizations worked on preparing a complete program for the coming years 2014-2016. Organizations from the Gaza Strip and Palestinian camps in Lebanon participated in the program. Unfortunately the project was stopped as Addameer did not receive consent from the donors to proceed, but Addameer will keep on trying to find funding for it.

Addameer needs a serious review for this program; A reassessment of the approach for choosing the participating activists is also needed. Addameer sees that this program could have a strong public base, if it was committed to its goals, and the activities were followed. This makes it important

to find a new efficient coordinator for the program to work with these groups, someone who has a high level of involvement in the prisoners' issue, and the human rights' issues in general.



The program's coordinator resigned during the year, and Addameer was facing financial difficulties, therefore the vacancy was not filled. This affected the communication of the group and the ability to monitor its activities. However, before the year ended, and after hiring a new media coordinator, the communication with the group was restored, and the activity was revived through discussing the program, explaining Addameer's expectations from the group and the activists' expectations, and a work program was made for 2014.

Through the partnership between Addameer and Christian Aid, Addameer developed a joint work program, from previous Addameer groups, with a group of activists from the Arab Association of Human Rights from Nazareth, through the "Haq" program. This was in addition to the Youth program that is held by the Palestinian Center for Peace and Democracy.

The program aimed to fill the gap that has been caused by the occupation's actions of dividing the Palestinian community and cutting the connection between its people. Two meetings were conducted between these different groups, the first meeting discussed the identity issues, and how every Palestinian sees this identity, and the differences between people in the occupied territories in 1948, the people from



1967 territories and people in Diaspora. The second meeting focused on the overall work of the association, and showed the reality of human rights in different areas, they also met a former prisoner and a field visit took place in the Jordan Valley.



## The first interim goal

**Increase the awareness of individuals and groups whose rights have been violated.**

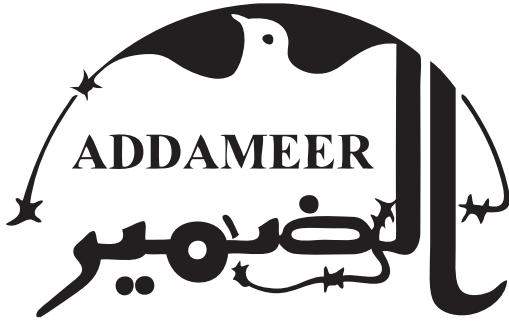
### **First result:**

**Organize local leaders and provide them with the knowledge and direct them to work in their communities in raising awareness on civil and political rights and protecting these rights in their local communities**

#### **Indicators:**

1. Choose a group of community activists.
2. Implement theoretical training about civil and political rights for the group.
3. Implement practical activities related to the training.
4. Implement awareness programs concerning civil and political rights, and activate the community around it.

The awareness and training program continued working with the chosen group in late 2012 from Hebron; the group contained 25 activists, 13 males and 12 females. Three training meetings were arranged to discuss international humanitarian law, international human rights law, the definition of normalization and the relationship with Israeli activist groups about the subject of resistance against the Apartheid Wall and settlements. There was also another meeting held about starting groups, working as a team and how to plan lobbying and advocacy campaigns.



### Third Strategic Goal:

Development of society and organizations protecting civil and political rights of individuals and groups of whom their rights have been violated.





not to give up on the right to join international treaties. This pressure was enhanced after the decision to go back to negotiations was made, which obliged Palestine not to sign any international treaty for a period of nine months. In addition, organizations raised this issue in all official gatherings with country representatives or with decision makers on the official level, such as meeting with the Minister of Foreign Affairs in the context of preparing a report for reviewing the Human Rights Council report for the occupying state in its Universal Periodic Review (UPR).

Through participating in the MENA Regional Forum for Monitoring Places of Detention and Prevention of Torture centers, Addameer had the opportunity to meet with several Arab human rights' organizations dealing with political and civil rights issues in 13 different Arab countries. Information about various violations that political and community activist go through in these countries was exchanged. In addition, they looked for ways to face these policies and for available tools to end impunity in the Arab world.

In light of Addameer's involvement in the Palestinian prisoners' hunger strikes inside Israeli jails, and the political developments that took place after returning to unconditional negotiations, Addameer reconsidered the feasibility of holding a workshop on political rights and freedoms, and therefore it did not implement the workshop with PNGO.

It was also agreed that Addameer would not prepare a paper on the arrests and security coordination at this stage, because of the decision to return to negotiations, and the authorities treatment to people who opposed this decision. Therefore, the assessment was that such a paper at this time would put the association under further prosecution by the security authorities.

### **Second result:**

#### **Improve the participation of local, regional, and international coalitions to recruit public opinion that supports ending the policy of impunity**

##### **Indicators:**

1. Continue pressure through the Palestinian NGO Network (PNGO).
2. Continue pressure through Palestinian Human Rights Organizations Council.
3. Strengthen the relationships with human rights organization in the Arab world.

Addameer intensified its efforts during the past year, through PHROC and PNGO, in following up the issue concerning the Palestinian Authorities responsibilities within the United Nations to sign the international agreements and treaties that will ensure human rights in the Palestinian community.

These pressures included sending an open message to the Palestinian Authority's President, and meeting with the person in charge of the negotiation files to warn him

The Documentation and Research Unit worked hard on documenting the numbers and names of Palestinian prisoners during the past year. It documented three affidavits from released prisoners who were tortured, including one who lost his voice as a result of the torture. Unfortunately the prisoners refused to submit complaints. Moreover, the unit interviewed Qaher Abu Kamal, who was on hunger strike in protest against the degrading treatment they are exposed to. We also documented his torture experience through an affidavit.

Addameer observed an increase in the persecution and questioning of college students, especially at Hebron University, Al-Najah University and Birzeit University during the past year. The association planned a field visit to Al-Najah University in Nablus, and interviewed five students who were questioned and arrested more than once, some of whom were tortured. Also, the association visited Birzeit University, and met with three students that had been under arrest more than once for investigation purposes.

Addameer documented the details of the Palestinian Authorities' assault on the peaceful protests against negotiations in Ramallah, and it interviewed five people who were assaulted.

Addameer participated in a convention regarding the political arrests by the Palestinian Authority, which was held by the student council in Birzeit University.

Addameer informed all official international agencies it met during the year, about the violations committed by the Palestinian Authorities, particularly the EU member countries, who are considered the biggest donors to the Palestinian Authority.

Addameer supplied the Palestinian Human Rights Organizations' Council with all the details regarding the violations that had been documented. It also contributed in presenting these violations and stressed the need to respect legal authorities and human rights standards, especially after gaining a Non-Member Observer seat at the United Nations, and with official bodies such as the Ministry of Justice and Ministry of Interior.

## Second Interim Goal

**Ensure accountability and stop impunity with regards to violations related to politics and civil rights.**

### First result:

**Observe, document and publish violations concerning torture and death penalties**

#### Indicators:

1. Monitoring and documenting torture in the Palestinian Authority jails.
2. Publish individual cases of people who were tortured and prepare a factsheet summarizing the annual situation of each individual.
3. Pressure various official bodies to put an end to the policy of torture.
4. Implement workshops with the Palestinian Non-Governmental Organizations Network (PNGO) and Freedoms Committee to follow up on maintaining public freedom, civil and political rights.
5. Prepare a factsheet about the arrest of human rights' defenders and past political prisoners.

Various Palestinian Security agencies continue to interrupt the work of Addameer, through preventing lawyers to visit prisoners, or through ignoring visiting applications and stalling the arrangements for the visits. This has led the Documentation and Research Unit to intensify its connections with the political prisoners families on one hand, and intensify its connection with the prisoners' committee in the Parliament, including some of its members and lawyers who are following the legal suits, on the other hand.



the international treaties of human rights, which would allow for questioning the Authority and its Security Agencies on the violations that Palestinian people encounter, particularly in relation to their civil and political rights.

Addameer will always be prepared to monitor the internal situation with the tools it has to fight arbitrary detention policies, torture and other violations that political prisoners face.

### **Second result:**

**Monitoring new legislation concerning political prisoners' cases and their civil and political rights, to ensure its commitment to international human rights' standards.**

The Palestinian political division continued during the year. Since 2006 no changes have taken place in the Palestinian Parliament. In 2013 there were no presidential decrees relating to the association's field of work, therefore, Addameer had no activity with regards to this aspect.

## The first interim goal

**Provide protection and support for the victims of political and civil rights violations.**

### **First result:**

**Provide legal support for arbitrarily arrested political prisoners**

#### **Indicators:**

1. Representing political prisoners legally and professionally.
2. Submitting civil penal suits against security agencies for disrespecting court orders.
3. Presenting complaints for torturing prisoners if the prisoner agrees.
4. Presenting international complaints about arbitrary arrest.

A decrease in the number of political prisoners in the various Palestinian Security Agencies has been observed. Only three cases were submitted during the year, and they were presented in front of civil courts. Criminal indictments are submitted to Palestinian Civil courts for those prisoners whose crimes generally involve activities such as; money laundering and the defaming of public figures. This year Addameer succeeded in closing one of the prisoners' cases after it quashed the indictment.

Addameer faced difficulties in convincing prisoners to testify against the criminal and civil suits brought against them and especially regarding their complaints about torture due to their fear of being rearrested after proceedings due to the Palestinian community's lack of trust in the Palestinian judicial system and its ability to hold the perpetrators accountable.

The Palestinian Authority did not commit to its responsibilities after it became a Non-Member Observer State in the United Nations, in terms of signing and joining





in Arabic, in addition to publishing two issues of its electronic newsletter.

Social media sites have been followed-up widely and there has been an increase in the number of its followers on a daily basis. At the end of the year, the number of the association's Facebook followers reached 6,527, while it reached 6,708 on Twitter.

During 2013, Addameer published the annual violations' report for 2012 and three factsheets on administrative detention, the global security services company G4S, and the Palestinians in Israeli prisons prior to Oslo. Addameer also issued a special report on the attacks by the occupation prison's special units, and another report on the arrests related to resisting the construction of the Apartheid Wall.

Palestinian TV prepared a special report on the "Special Units" report by Addameer, and they hosted the association's lawyer in their news bulletin.

Addameer also completed a report on the economic exploitation of prisoners', which was read by some friends and experts in the field to review and comment on. The report will be published in 2014.

Addameer prepared a special event commemorating its 20 year anniversary, which included a photo gallery of female Palestinian prisoners, and was carried out in partnership with the United Nations Women's fund. The event included a reception where the association invited the Ministry of Prisoner Affairs, many local organizations, the prisoners' families, former prisoners, and international representatives to the Palestinian Authority. The ceremony included a tribute to the founders of Addameer who have stood by and supported the association for more than 20 years. A short film about the association was produced specially for the occasion, and a special logo for the occasion was prepared. In addition, a brochure on the association was re-designed.

Addameer, in collaboration with various solidarity groups in the United States implemented a tour that included many of the major cities such as San Francisco, Los Angeles, Chicago, New York, Philadelphia, Washington, and Michigan. During the tour, the association met with grassroots networks and organizations that work on the prisoners' issues in the United States such as the solidarity campaigns for African political prisoners, Albork prisoners, a network that operates against the policy of solitary confinement in Los Angeles's prisons and many others. Addameer also met with Congress Members during the tour, particularly from the Human Rights Commission. This tour highlighted fundamental issues such as isolation, administrative detention, and the similarities in the policies of targeting political prisoners in both the United States and the Occupied Territory, and emphasized the possibility of coordinating efforts to address these policies.

The association also participated in many international conferences in the field of human rights, and prisoners' issues, such as the tour in South Africa, and the launch of the international campaign "Release Marwan Barghouti and all Palestinian Prisoners." Addameer also participated in two conferences in different French cities, the first of which was by the Committee for Solidarity with the Palestinian People, while the other was with the Humanity Festival organized by the French Communist Party. Addameer also took part in the World Social Forum held in Tunisia. Addameer was also part of the Women's Cinema Festival in Basque, in which it presented an analysis on the documentary film "Roadmap to Apartheid." The association also participated in the "Twenty years after Oslo" conference organized by Oslo solidarity groups. Finally, Addameer participated in a special conference for prisoners in Brussels organized by the European Network for Solidarity with the Palestinian People.

Throughout the year the association worked on improving its relationship with the local and international media, in addition to social media. During 2013, Addameer gave 56 international interviews and 106 local interviews. Addameer also published 113 press releases (63 in English and 50 in Arabic). The association held a press conference, and participated with PNGO network in another conference on the prisoners' issues. Addameer also published 29 prisoner profiles, 15 in English and 14



Addameer also made an oral statement for the Human Rights Council at its 23<sup>rd</sup> session, in collaboration with BADIL Center.

Addameer presented a report on G4S for the Special Rapporteur on Palestine, Mr. Richard Falk, while preparing for his periodic report presented in the General Assembly at its 68 session. In his report Falk quoted Addameer several times.

The association met with the European Parliament several times, and made a presentation in Parliament on the prisoners' issues in an effort to send a fact-finding mission by the Parliament to investigate the detainees' conditions in detention. Addameer's efforts succeeded in leading the Parliament to decide on sending a fact-finding mission which took place in March 2014.

Addameer coordinated the visit of six British Parliament members to Ofer Military Court. The association also met with many European and other international representatives to the Palestinian Authority, and provided them with detailed information on the prisoners situation. The international representatives that Addameer met with included those of Australia, Ireland, Germany, Sweden, Slovenia, Argentina, Japan, and Mexico.

Addameer also met with the European Council during their visit to the Palestinian Legislative Council. The association provided the Inter-Parliamentary Union with information and developments on detained Palestinian Legislative Council members.

Addameer met with 81 delegations that visited the association during the year, which included 1,276 people, at a rate of 7 visits per month. Comparing these numbers with 2012, a rise in the number of delegations that have visited the association was noted, reflecting the expansion in Addameer's network. It also reflects Addameer's good reputation, reliability, performance and professionalism. These meetings were an excellent opportunity to connect directly with the international public on Palestinian human rights issues. They also contributed in raising awareness and highlighting the role of solidarity campaigns with prisoners.

## Forth Result:

### Lobbying and advocating for stronger international support to hold Israel accountable for its actions, and to pressure Israel to change its practices and policies

#### Indicators:

1. Increase the international community's attention and intervention, especially the United Nations' and its various bodies, to support the prisoners issues.
2. Increase the requests for information and interviews by the United Nations bodies, international organizations, the media and others.
3. Increase of reference and mention of Addameer's legal interventions and support for prisoners' issues in the media and publications by the association itself and other organizations.
4. Increase Addameer's efforts to reach decision makers, human rights organizations and activists groups both locally and internationally, which includes arranging for court visits and awareness meetings.

Addameer submitted five individual complaints on administrative detention cases for the United Nation's Working Group on Arbitrary Detention, the complaints also addressed issues of torture and the hunger strike.

In coordination with the Palestinian Human Rights Organizations Council (PHROC), Addameer submitted a report to the Human Rights' Council for the Universal Periodic Review, which was supposed to be held for the Israeli occupation state. Yet, Israel boycotted the session, which led to postponing the review. For this regard, representatives from two organizations from PHROC visited the Human Rights Council for two lobbying visits.

As part of the human rights defenders' campaign, the association focused this year on the issue of our colleague Anas al-Barghouthi, who was arrested in September and detained for several weeks. The campaign was coordinated with different organizations: OMCT, the Regional Lawyers Guild, USA National Lawyers Guild, Amnesty International, Human Rights Watch, Frontline Defenders, the EU and others.

Addameer issued several statements and an urgent appeal for intervention in Anas's case; the appeal was signed by all the organizations mentioned above along with Addameer, with the exception of the European Union. Yet, the EU took part in the campaign by visiting Ofer military court once, and monitoring court hearings. The association also created a Facebook page that calls for the release of Anas. Anas was later released on bail until his trial.



The letter writing campaign is still ongoing, in which Addameer provides different groups from France with the necessary information and feedback on prisoner's location and status. Addameer developed a new relationship with the Friends Group from Los Angeles so they will have a messages campaign. Such campaigns need periodic follow-ups; but due to Addameer's limited work capacity, the letter writing campaign is particularly time consuming, which obviously has a negative impact on the campaign itself.

Due to the continuation of the hunger strikes and the heavy work load, the Lobbying and Advocacy Unit merged the work of two campaigns together, the “Prisoners at risk” and the general prisoners campaign. The unit focused its work during the year on a campaign against the global security company, G4S, in coordination with War on Want, the BNC and many other Palestine solidarity groups. Addameer provided the campaign with all of the information on the detention situations of Palestinian prisoners, methods of torture that they are exposed to, solitary confinement policies and other violations they face through the different detention stages.

Addameer started a speaking tour in Britain and Scotland, in coordination with War on Want and the Committee of Solidarity with the Palestinian People. The tour included public meetings and meetings with local organizations and activists, to introduce them to the prisoners’ issues and the importance of solidarity with prisoners. The association also went on a similar tour in Norway in coordination with the Palestinian Committee there, as part of the week organized by the committee to highlight and discuss the issue of the global security services company G4S.

As part of Addameer’s preparations for the Palestinian Prisoners’ Day, it activated the administrative detention campaign and prepared and updated its electronic information, which includes two factsheets, an updated report on administrative detention, six profiles of administrative detainees, and seven short video interviews. The above mentioned information was published on the new web page for the administrative detention campaign, and was translated to several languages including French and Spanish.

In preparation for this activity, Addameer contacted dozens of solidarity networks around the world (150 groups) to encourage them to participate in the solidarity day with administrative detainees. The Lobbying and Advocacy unit went on an international tour that included six different European countries (Belgium, Netherlands, Germany, Poland, Slovenia and Italy), where they met with several institutions and civil society activists, a number of political figures, and local media.

Hurryyat, Defense for Children International, Al-Haq, Ensan, and Addameer.

Addameer participated along with the Ministry of Prisoners Affairs and some of the former members of the committee in the formal meeting with the Secretary-General of the United Nations during his official visit to the Occupied Territory. Addameer provided a summary about the prisoners' reality, the most important violations that they are exposed to, and some of the association's publications. Addameer was invited as part of this group to meet with members of the European Council, a group that visited the Palestinian Legislative Council during the year 2013, and provided a summary about Palestinian political prisoners and the reality faced by them in prisons, administrative detention and the hunger strikes.

Addameer co-organized activities for the campaign against G4S, a global security company, with PNGO, Stop the Wall Campaign, and the Boycott, Divestment and Sanctions movement.

### **Third result:**

**Continue in raising public awareness and support for the issue of prisoners locally, regionally and internationally.**

#### **Indicators:**

1. Develop a public campaign about the Palestinian prisoners with a special focus on children, women, isolation, and other issues.
2. Develop the administrative detention campaign by advocating the signatories of the Fourth Geneva convention to respect and enforce their obligations.
3. Devote special effort to the "human rights defenders' campaign.
4. Improve the "Prisoners at risk" campaign.

## Second Result:

**Activate the role of Addameer in local, regional and international coalitions and networks that work in the field and support prisoner and detainee issues.**

### **Indicators:**

1. Join local, regional and international coalitions and networks to broaden the association's work reach.
2. Have an active role to ensure the implementation of a local strategy for the protection of human rights' defenders.
3. Activate a joint strategy through the Palestinian Human Rights Organizations Council on the issues of prisoners, especially administrative detention, isolation and many others.
4. Activate Addameer's role in the High Commission for Prisoners' Affairs and Palestinian's NGOs Network.

Addameer continues to strengthen its relations with the World Organizations Against Torture, the International Federation for Human Rights, and FrontLine Defenders, and provides them with information about individual prisoners' when needed.

During the association's tour in the United States, it coordinated with the National Lawyers Guild a visit for a delegation and for other people from the US to conduct an investigation on the Palestinian prisoners' conditions. The visit took place in 2014.

Addameer worked on activating the Palestinian Human Rights Organizations Council to support and lobby the cause of the prisoners through the issuance of common data, particularly with regards to the hunger strikes.

Due to 2013 being the 10<sup>th</sup> year anniversary of Marwan Bargouti's arrest, Addameer and other local organizations who came together a decade ago in the Jericho International Conference on political prisoners held a conference highlighting prisoner issues. This Committee is composed of the Ministry of Prisoners Affairs, the Prisoners' Club,



many of the field workers of human rights organizations together to strengthen the cooperation and exchange information. It also participated in a workshop for sick prisoners organized by Hurryyat where a committee was formed to follow up the issue, and Addameer was an active member of the committee. The association participated in a workshop organized by Defense of Children International - Palestine, on the mechanisms and criteria for filing complaints for torture against detained children and to coordinate strategies in this regard.

The Documentation and Studies Unit prepared the annual international statement that the association usually presents to the United Nations Special Commission for Israeli violations in Occupied Palestine and Arab territories. The testimony focused on the latest hunger strikes, the re-arrest of released prisoners, the murder of Maysara Abu Hamdiya and Arafat Jaradat, the targeting of Addameer, and the arrest of the colleague Ayman Nasser who is a human rights' defender.



For the second year, the association effectively participated in the regional forum that monitors places of detention in the Middle East and North Africa, Addameer also participated in four regional workshops that included visits to prisons in Tunisia and Lebanon.

The unit also participated in the preparations and coordination for the twentieth anniversary of Addameer.

The unit documented all violations against isolated prisoners, related to health conditions, disciplinary sanctions, repression, inspection, break-ins by special units, family visits, torture, and the hunger strikes. Some of these violations were documented with 23 affidavits.

The periodic visits to the hunger strikers' formed 25% of the total visits during the year. We followed up with 37 individual hunger strikers and even visited some of them several times. The visits also fully documented the medical conditions of 43 prisoners, and some of them were transferred to Physicians for Human Rights, and other organizations to follow up their case.

The Documentation Unit also continued updating the data base with statistics, modified different lists, updated information that is collected through visits, collected reports from other organizations and materials published in the media or other sources about prisoner and detainee issues. The database is a major source for the preparation of individual stories, fact sheets, and legal reports published by the association and it is the main source that provides information to the researchers, local and international institutions, academics and journalists, especially those who prepare documentaries or specialized research on prisoners' issues.

Addameer conducted 12 field visits during the year to areas exposed to waves of arrests and violations that have accompanied these arrests. We documented 19 affidavits, in recorded videos and took photographs to be used for the archive. These visits included most areas of the Occupied Territory. Addameer developed a wide relationship with the local community through these visits, which helped to communicate and obtain information quickly and on a regular basis.

The documents that are collected by the Documentation and Studies Unit are the main source of material for the monthly and annual reports, the periodic electronic newsletter, individual stories and all materials published by the association.

The Documentation and Studies Unit contributed effectively in developing relationships with local organizations that work in the field. It participated in a workshop that brought

## The second interim goal

**Ensure accountability for crimes and violations committed by the occupation authorities against the prisoners, detainees and their families.**

### **First Result:**

**Document and publish the violations facing prisoners and detainees during and after arrest and imprisonment**

#### **Indicators:**

1. Conduct periodic visits program; 150 visits per year.
2. Document all published materials, collect statistics and reports, prepare reports and fact sheets related to prisoners and their issue.
3. Develop field research through increasing field visits to different locations.
4. Provide data on prisoners' issues for anyone who asks for it.
5. Activate the role of Documentation Unit in the local community.

The Documentation and Studies Unit carried out 126 prison and detention center visits, and visited 315 prisoners from all categories: children, women, administrative detainees, isolated prisoners and others. Visits were coordinated in accordance with the associations objectives and needs, based on forms that were prepared specially for that task, all according to international standards of international humanitarian law and human rights law.

The training with the Palestinian Bar Association was not conducted due to the union's request to postpone it several times for special reasons.

The legal clinic employees at Al-Quds University decided to modify the training program for their law students, and so training on special procedures wasn't given. Instead we pursued with the administrative detention campaign upon the students' request. We provided the students with information about administrative detention, statistics and individual cases of administrative detainees. Addameer also participated in the open day that was held at the university on the subject, where the association's attorney presented a lecture on administrative detention.

The documentation training was not held due to the postponing of the Addameer training program.

It should be noted that the association helped the Arab Association for Human Rights, based in Nazareth, at the stage of development and construction of their new project "Prisoners' Rights" by providing them with counseling and



related information, and networking. This continued for approximately four months, during which we provided the Arab Association with comprehensive information about the prisoners and their reality, and in particular about 30 cases with full details for each case. We also provided them with the details for all organizations involved in prisoners' issues, their specializations, and contact persons in each organization.

Addameer participated in the final evaluation process carried out by the Arab Association for determining the general framework of the project, the work program, the scope of cooperation and joint action between the various parties who are concerned with sick prisoners, which was the project's focus.

### Third Result:

The lawyers who represent the prisoners legally, and law students, have the knowledge and experience about the military justice system.

#### Indicators:

1. Increase the awareness of law students in the Palestinian universities on military courts, military command's system, and the abuse that prisoners and detainees' suffer from within that system.
2. Train 20 lawyers in cooperation with the Palestinian Bar Association on specific topics in Israeli criminal law and the system of military courts - 20 training hours.
3. Train law students in the legal clinic in Abu Dis on the procedures of military tribunals, and international mechanisms to address the abuses associated with arrest – 6 to 8 training hours.
4. Train 15 activists about documentation mechanisms according to the needs of the Documentation and Studies Unit – 16 training hours.

Addameer lawyers planned two meetings with law students from Birzeit and Abu Dis universities, focusing on the military courts and their procedures, the stages of detention, and the situation prisoners are exposed to. We also arranged two field visits for the students to Ofer military court.



important questions that the journalists must tackle, in addition to the main conditions inside prisons that were observed later on during the tour. The meeting was held in coordination with the Ministry of Prisoners 'Affairs and the Palestinian Prisoners' Club in the headquarters of the Government Media Center, and was attended by nearly 20 international and local journalists. Some participants contacted Addameer after their visit and expressed their gratitude for the initiative, and that the information obtained during the meeting formed an important source for their research and their observations during the field visit to Ofer prison.

Throughout the year, Addameer participated in almost 12 different television and radio programs to discuss prisoners' issues. Addameer took these opportunities to provide legal information about the prisoners' situation.

The shortfalls in achieving the planned public meetings comes out as a result of the heavy work load that the legal unit employees faced during the year, in addition to the media coordinator's resignation, and the inability of the association to hire another immediately after. Nevertheless, we are well aware of the importance of the public meetings, especially with the increased number of arrests targeting different segments of the society in particular for children, young activists and human rights' defenders.



## Second Result:

**Provide awareness of human rights and legal issues associated with detention for prisoners, their families and the general public.**

### **Indicators:**

1. Implementation of public awareness campaign entitled “know your rights” for prisoners, detainees and their families.
2. Implementing “know your rights” project for prisoners and detainees in prisons.

Addameer organized five public meetings out of the 15 meetings originally planned. Due to the high and frequent rate of arrests, the meeting included Jerusalem, along with Hebron and Tulkarem. Noting the high rate of arrests between young activists, more than 120 youth participated in the meetings. Many of these meetings were organized in partnership with the Palestinian Grassroots Stop the Wall campaign.

“Know Your Rights” brochures were distributed during these meetings that provide a summary of the most important rights that prisoners and detainees must have through the various stages of detention, in addition to the most important violations they face.

During the year, two radio episodes were produced from the original four planned. The two episodes targeted the prisoners inside jails in particular and the public in general, where they focused on the strategic plan for defending prisoners, lobbying methods with the prisoners’ issue, hunger strikes and the health condition for prisoners on hunger strike. The episodes were broadcasted through different local radio stations such as Amwaj, which prisoners inside Israeli prisons have access to.

Addameer coordinated a meeting with an international group of journalists, who were invited by the Israeli Prison Service to take a tour of Ofer prison to see the prisoners’ detention situation. Addameer prepared a summary, which included the most

Addameer developed legal discussions on the strategies used for following-up with prisoners' issues with other local organizations working in the field, particularly: Defense of Children International - Palestine Section, Physicians for Human Rights, the Public Committee Against Torture, Adalah and others. The bulk of these discussions were aimed at finding legal means to support prisoners and deciding on joint legal strategies to defend them. The discussions took into account certain decisions by the Israeli Supreme Court in regards to prisoner's rights to university education, as some of the decisions looked at it as a privilege and not a right. Addameer didn't make any similar petitions during the year.

Nevertheless, Addameer joined the petition filed by the lawyer Ahlam Hadad about re-arresting prisoners on the basis of Article 186 of the Military Order 1651 after being released in the political prisoners' release deals. This is the case for the prisoner Ayman Sharawna' who had fought an open-ended hunger strike for more than 100 days. The court dismissed the petition without considering the merits of the case under the pretext that the usual procedures for bringing a petition of this kind before the Military Commission (who have the authorization to issue a prisoner's rearrest or release) had not been followed. The court did not discuss the legality of the amendment to article 186.

35 people withdrew their files from Addameer to hire a private lawyer to follow up their cases, or because of their families' dissatisfaction with the performance of Addameer's lawyers. Also, during the year 2013, a number of prisoners' families complained about the legal units' performance, and deficiencies in providing them with information and news on their imprisoned relatives. After assessing the heavy work load of the unit, and receiving the above described complaints, a decision has been made to change the job position of our colleague Ayman Nasser to a legal unit coordinator, following his release from prison in November. In addition, a new legal assistant has been hired, while a new lawyer is expected to be hired in 2014.

The association also followed up 79 cases of investigation, which lead to the release of six cases unconditionally, while in 32 other cases, the duration of investigation was shortened due to the association's legal intervention.

Addameer followed the trials of 175 cases, and in 19 of them all legal remedies were exhausted. Consequently, nine cases ended with sentences in favor of detainees, and in another five cases, the list of charges against the prisoners were cancelled because of the legal intervention by the association.

We also followed up 20 cases of administrative detention, and succeeded in shortening the duration of orders in six cases. We also filed seven petitions to the Supreme Court of Israel, and successfully pushed the Israeli intelligence to decide on a limit for the detention duration of two prisoners.

The lawyers submitted 55 appeals to stop the extension of arrest and administrative detention orders during the year. The association succeeded in only six of them, while the military prosecutor filed an appeal for 13 cases pursued by Addameer and has succeeded in 10 of them.

Addameer represented the Palestinian prisoner Alaa' Al Joubeh and succeeded in releasing her during a parole hearing at which time she had already fulfilled two thirds of her original sentence. Note that the Israeli courts rarely interfere in these cases for security reasons.

Addameer submitted eight individual complaints, seven of them on the denial of family visits and didn't receive any response during the year, the eighth complaint related to torture, and the authorities have not investigated the case during the year. It was planned that Addameer submits 70 complaints over the year, however due to the large number of arrests, the continuation of individual hunger strikes and the focus of work on these issues, in addition to the resignation of one of the lawyers, the association was not able to submit the planned number of complaints. The majority of the complaints submitted are not dealt with the seriousness required by the responsible parties, as for most cases, no substantial investigations are conducted, or they are closed for lack of interest to the public as claimed by the Israeli Authorities.

## The first interim goal

**Supporting prisoners, detainees and their families to stand against the occupation's practices and policies of torture, punishment and degrading treatment.**

### **First Result:**

**Provide professional legal and human right services in a timely manner, taking into account international human rights' law and international humanitarian law.**

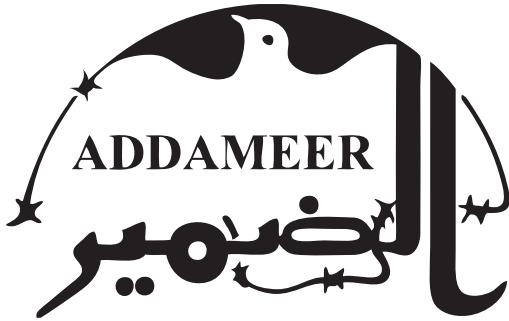
#### **Indicators:**

1. Provide legal representation for 350 cases.
2. Provide legal and human rights guidance for all people who contact Addameer.
3. Submit 70 individual and collective complaints related to violations against prisoners and their families.
4. Plead to the occupations local judiciary in regards to public policy about specific violations.

Addameer received 508 new cases, followed up 698 cases and its lawyers attended 1,985 court hearings during the year.

The association also provided legal and human rights counseling services for the other 30 cases, focusing on the procedure of arrest, investigation and courts.

Addameer followed up with 404 cases of arrest, and succeeded in releasing 141 detainees with conditions, 18 others were released unconditionally, and 11 detainees' terms of release were reduced.



**First Strategic Goal:**  
**Contribute to ending Israeli violations against prisoners, detainees and their families during arrest and/or detention.**







Further to this, when Israeli Occupation Forces' raided the association's office in Ramallah, they stole cameras that had been used for documenting individual interviews about torture in order to build a visual archive that represents the history of torture in the Palestinian case.

## Report's Methodology

Addameer's strategic plan consists of four goals in which four units at the association cooperate to achieve these goals. The four units are: the Legal Unit, the Documentation and Studies Unit, the Lobbying and Advocacy Unit and the Administrative and Financial Unit.

The work of the four units overlap to achieve the association's strategic goals which requires continuous coordination and complementary work. The association always aspires to develop this internal coordination through periodic meetings between the units' coordinators, along with daily follow-ups in regard to any developments to prisoners and detainees' issues, in addition to exchanging information on a daily basis. There have been certain deficiencies reflected in delays in legal and advocacy actions taken, yet, overall, working as a team remains a fundamental priority in all of the units' work.

This report presents the activities and results in accordance to the strategic goals and not each unit's field of work. Yet, the evaluation will include the obstacles that each unit faced, in addition to the strengths that have enhanced their work efficiency and effectiveness.

## Unachieved Activities and Shortfalls

As mentioned earlier, Addameer and its employees' experienced great pressure due to the policies of occupation forces. In addition to the fact that three of Addameer's employees resigned in 2013; the awareness and training coordinator resigned in July, the local media coordinator resigned in September, and a lawyer resigned at the end of the year. Due to limited funding resources, and the fact Addameer received less funding than expected from the NGO Development Center within the program of Human Rights and Good Governance, on top of which certain submitted proposals were rejected, Addameer was forced to delay the recruitment process for the unfilled positions, and cancel several planned projects.

The continuation of individual hunger strikes, the high frequency of arrests, and the resignation of an attorney during the year, in addition to the policy of insufficient investigation, torture and degrading treatment by the occupation forces, impacted the level of individual complaints submitted on violations against detainees during arrests or interrogation. All of this led Addameer to submit eight complaints during the year instead of 70 complaints as planned.

Addameer did not succeed in conducting periodic visits to Palestinian Authority's prisons, due to their policies that aim to delay and prevent visits for lawyers from Addameer. The political prisoners have concerns about giving testimonies detailing the abuses they are exposed to during their arrest and detention, fearing the risk of being re-arrested by the Palestinian authorities.

The resignation of the Awareness and Training program coordinator and the lawyers' workload during the year impacted the number of public meetings conducted by the association, as only four meetings were conducted out of the 15 originally planned for. His resignation seriously affected the "Addama'er" program and the completion of the theoretical and practical trainings that had been previously planned for. The group was informed about the difficulties facing Addameer, and it was agreed with them that training will be completed in 2014.

Addameer constantly seeks to increase the efficiency of its employees and to develop the capacity of its' lawyers working on prisoners cases so that they are constantly up to date with the latest laws and policies in place both on a local and international level. This past year the association provided specialized professional training on the topic of universal criminal jurisdiction which was conducted by the



Chilean lawyer Gonzalo Boye. Boye lives in Spain and specializes in war crimes and crimes against humanity taking place in Spain and other countries. Eighteen members of staff (including lawyers, advocacy officers, lobbying and documentation units) from four different organizations in the same field participated in the training. The training came in the context of preparing legal files to be submitted to the International Criminal Court in the future to prosecute Israeli war criminals for the crimes they have committed against prisoners and detainees which is in Addameer's vision to end the policy of Israeli impunity.

There are more achievements that will be addressed through the review of activities carried out during the year.

that the success rate in civilian courts in Jerusalem is higher than in military courts because of the different procedures.

Aiming to expose the practices of the occupation authorities against the prisoners and detainees, and to raise awareness about these violations, Addameer has invested the bulk of its research on the Special Forces' assaults on prisoners inside prisons and during their transportation. The association issued a comprehensive detailed report on what is done by the private prisons' unit, such as "Natschon", "Matsada", "Olamaz" and others against the prisoners. This report is the first of its kind that targets such practices. The report was issued in Arabic, and the United Nations Development Program is working to translate it into English, through the "Rule of Law and Human Rights" project. The report received great attention in the local media, particularly the Palestine Public Broadcasting Corporation, where it prepared a special report on the original report, and hosted one of Addameer's lawyers in the news to speak about the report.

The lobbying and advocacy campaigns and efforts on the international level have succeeded in 2013 as the European Parliament adopted a new resolution, following the torture and murder of the Palestinian prisoner Arafat Jaradat, that called for the sending of a fact-finding committee in regards to Palestinian political prisoners in Israeli prisons. A delegation of the Committee on Relations with the Palestinian Legislative Council visited the Occupied Territory in April, and met with different parties such as Addameer, Defense for Children International, and some of the former prisoners and prisoners' families. After their visit, the committee invited Addameer to a presentation for the European Parliament in June on Palestinian political prisoners and the issues they face, in the context of preparations for the formation of a fact-finding mission. The mission visited Palestine in March of 2014.

One of the most prominent contributions of Addameer in the media in the past year was in providing Al-Jazeera with information regarding administrative detention amongst other legal materials on political prisoners. This was for the preparation of a documentary on political prisoners and administrative detention which was broadcast by Al-Jazeera in November 2013. Addameer received official thanks for their efforts in helping with the production of this documentary.

## Addameer's Most Important Results and Impacts' Achieved

Addameer has gained a respectable reputation, especially for their legal professionalism and performance among prisoners and their families as it has been working with prisoners' for more than twenty years. This trust was constantly reinforced through Addameer's policies such as focusing on the most targeted areas for raids and arrests, in addition to the intensification of follow-ups and other pressing issues such as prisoners' medical status, hunger strikes, administrative detention, and the repeated attacks on prisoners in various prisons.

Addameer succeeded during 2013 in strengthening its network with local municipal councils, local organizations, youth groups and popular committees, particularly in the targeted villages and towns threatened by settlement expansion, house demolitions and the construction of the Apartheid Wall. This helped the association to organize field visits to many cities and villages during the year such as: Azzun, Safa', Aroub Refugee's Camp, Kafr Hares, Qaryout, Orif, Beit Ummar, Ni'lin, Hebron and many others. Addameer documented the arrests and violations that accompany the arrests during these field visits, in addition to raising people's awareness in these areas on the importance of documenting these violations in order to assure future accountability for war criminals responsible for these crimes.

The increasing number of cases that Addameer receives annually is considered one of the most important indicators of the local communities trust in the professionalism of the association and its employees. Addameer received 508 cases during 2013, where only 35 were withdrawn. The most successful program is the legal defense program provided by the association which achieved 36.6% successes in all the legal issues being pursued by the association, either through the release or shortening the duration of the actual sentences of prisoners and detainees. It should be noted here

in particular, with the beginning of the peace negotiations which coincided with an announcement of settlement expansion, on top of which there was an increase in settler attacks on Palestinian civilians and their property without the settlers being held accountable or legally liable. In addition to this there was an increase in the number of house demolition, particularly in Area (C), and many other violations that could be classified as war crimes and crimes against humanity.

Political division remained in the Palestinian political arena, leading to several human rights violations such as the right to freedom of expression, right of peaceful protest, and many more. The decision made to return to negotiations without guaranteed core assurances that Israel would commit to, led many Palestinians to oppose the negotiations but, unfortunately, the Palestinian security services arrested all people who expressed their rejection of this political program.

Addameer continued to support political prisoners and intensified its efforts to expand the network of solidarity with these prisoners. This included continued coordination with local human rights organizations, in particular the members of the Palestinian Human Rights Organizations Council (PHROC), and other organizations concerned with the prisoners' issue, in addition to the Ministry of Prisoners' Affairs. Similarly on the international level, Addameer succeeded through its various tours and its participation in numerous conferences and campaigns, in raising the level of solidarity with the issues of Palestinian political prisoners, especially through the international campaign against the security company G4S, in partnership with the Palestinian Boycott, Divestment Sanctions Committee (BNC), and War on Want. Dozens more local and international organizations joined the campaign.

form of torture. In an attempt to protect its unjust law, the Israeli occupation compared the proposed legislation to the practices of the U.S authorities against hunger strikers in Guantanamo.

The Occupation authorities committed to release three batches of prisoners who were imprisoned before the Oslo agreement by the end of the year, yet the fourth batch was not released, and they weren't released before the end of the formal negotiations. Such an act was expected from the Israeli occupation and in particular because the fourth group included prisoners from Jerusalem and the 1948 Palestinian occupied territories.

2013 also witnessed a great increase in the number of raids by the prison administrations and the special units to the sections of the prisoners and their rooms, in comparison to the past three years. Addameer's documentation and study unit documented 175 raids throughout the year, which represents a 22% increase in comparison with 2012 and 75% increase in comparison with 2011. These raids were performed in all prisons but mainly in: Asqalan, Naqb, Nafha, Rimon, Eishel, Shata, and Jalbou' prisons.

These attacks were carried out by the prison administration and its affiliated special units, particularly Natschon and Metsada units, through provocative inspection campaigns, during the hunger strikes, both the administrative detainees' hunger strike, and the Jordanian prisoners strike; and also following the wave of protests that swept the various prisons after the death of Arafat Jaradat, Maysara Abu Hamdiya, and Hasan al-Turabi, the detainee who died in Afula hospital on November 5<sup>th</sup> of 2013 as a result of deliberate medical neglect.

The prisoners and detainees are subjected to cruel physical and psychological torture during incursions, which are often inhuman and degrading. Examples of the harm imposed on prisoners are the denial of family visits, isolation, deprivation of daily walks, denying prisoners from purchasing food from the prison canteen and many other forms of torture and inhuman and degrading treatment.

Addameer noticed systematic escalations in the violations by the occupation authorities, on the human rights level and in general. These violations increased,



## The Reality of Human Rights During the Report's Period

In 2013, the overall number of prisoners increased in comparison with 2012 by 400 prisoners. By the end of the year, 2013, the total number of prisoners was 5,033 prisoners; while it was 4,656 by the end of 2012 and 4,970 by the end of 2011.

The most dangerous developments in the abuses that accompany the arrests coincided with the return of negotiations between the PA and the Israeli government, where the PA committed to not signing any treaty on international human rights during the nine months of negotiations. The abuses consisted of premeditated murder of people that the IOF wanted to arrest, or the murder of people who were in the same houses or neighborhoods during the arrest time. Such actions resulted in the murder of 7 Palestinians during various arrests that took place in the second half of the year.

The systematic physical and psychological torture against Palestinian prisoners and detainees in detention and interrogation centers continued, which led to the murder of Arafat Jaradat, in Megiddo prison on February 22<sup>nd</sup> following his brutal torture. There has not been any positive developments pertaining to medical care, but quite the opposite, as the occupation forces intensified its deliberate medical neglect. A victim of this deliberate medical negligence was Maysara Abu Hamdiya, who was killed on April 2<sup>nd</sup> in Soroka Hospital.

The Occupation authorities breached its obligations that were agreed upon during the hunger strike in 2012 that included an obligation to limit the policy of administrative detention. Consequently, administrative detainees continued their battle against this method of arbitrary detention through individual hunger strikes. In response to the strike, the Israeli Prison Service (IPS) and the Ministry of Justice began the process of introducing “force - feeding” legislation, that will lead to legalizing torture. According to the World Health Organization, feeding a prisoner on hunger strike is considered a

Arab land. Addameer also submitted a report under the Universal Periodic Review, which is organized by the Human Rights Council on the performance of states and their commitment to human rights, which are reviewed for each state once every four years.

Addameer implemented three main speaking tours in 2013; the first was conducted in England and Scotland, the second tour visited seven states in the United States of America, and the third visited seven European countries. Addameer also participated in various local and international conferences, one of which was the launch of “The release of Marwan Barghouthi and all Palestinian Political Prisoners” campaign that was held in South Africa, in addition to participating in the advocacy and lobbying tour that took place there.

In 2013 Addameer worked on re-activating its campaign against Administrative Detention on the occasion of the Palestinian Prisoners’ Day held annually on the 17<sup>th</sup> of April. An electronic campaign was prepared which included a legal report, individual stories, and logo for the campaign. The campaign reached out to more than 150 activists’ groups to support the Palestinian people’s rights to participate in the campaign, which received a positive reaction by them.

Addameer prepared two issues of the electronic newsletter, three fact sheets, a report on the Special Units, an annual report on the violations, a report regarding the Apartheid Wall, and a study on the economic exploitation of prisoners which will be published in 2014. Addameer also published 113 press releases and 29 prisoners’ profiles.

on visiting prisoners increased throughout the year and in many cases the prisoners refused to give their testimonies regarding the violations against them, fearing re-arrest.

The documentation and study unit conducted 126 visits to 315 prisoners in different prisons, interrogation and detention centers. Through these visits Addameer followed up 37 individual hunger strike cases and 43 cases of prisoners in need of medical attention. The unit also conducted 12 field visits for targeted areas in which 19 affidavits regarding violations accompanying arrests were documented.

Addameer is considered one of the most important sources of information on the issue of Palestinian political prisoners and the statistics and data prepared by the association is often used by the local and international media. This is shown by the increased number of delegations who visit the association, in addition to the increase in the number of different parties who ask for and rely on our data, such as political representatives, international human rights organizations, researchers, academics and many others. In 2013, delegation visits to the association reached 81, which included approximately 1,276 people who heard about the prisoners' cases and situations in detail.

Addameer continued updating various United Nations (UN) and European Union (EU) agencies on the situation of Palestinians detained in Israeli prisons, especially those on hunger strike. After the murder of Arrafat Jardat, the European Parliament took a decision to send a fact-finding committee to visit Israeli prisons and investigate the situation of Palestinian political prisoners. Following this decision, a group of parliamentarians visited the Occupied Territory in April, and met with Addameer to follow up the implementation of the Parliament's decision on the fact-finding mission. Addameer was asked by this group to give a presentation summarizing the Palestinian political prisoners' situation in a session held in the Parliament in June. Addameer also made several submissions to the United Nations which included five individual complaints, a verbal statement in front of the Human Rights Council, and a statement for the committee responsible for the Israeli Occupation on Palestinian and

## Executive Summary

In 2013, Addameer received 508 new cases that required legal support. Of the 508 cases, 174 related to children, while the remaining 334 related to adults. Nine cases were for females, and 499 were for males. The cases were distributed among the different cities; Ramallah, Hebron, Bethlehem, Jericho, Nablus, Jenin, Tulkarem, Qalqilia and Gaza. Addameer pursued 330 cases in Jerusalem, which the highest percentage of arrests during the year.

Addameer's legal unit followed up on 698 cases during 2013, distributed as follows: 404 arrest issues, 79 investigations, 20 administrative detentions, 6 appeal verdicts and 8 different complaints. The remainder are petitions to the Supreme Court, five medical conditions, and sentence reduction hearing cases. In total, Addameer's lawyers attended 1,985 court hearings during the year.

The lawyers succeeded in releasing six prisoners unconditionally from investigation, and reduced the investigation period for further 32. They also released 170 prisoners with either conditions or no conditions, and some of the conditions were mitigated later. The lawyers got provisions for 33 detainees, in which five of them were acquitted after the hearings.

The legal unit at Addameer had other achievements as well throughout the year. In six administrative detention cases, the sentence was either decreased or was not renewed, leading to the release of detainees. Addameer also succeeded in crafting four petitions that were addressed to the Supreme Court. In addition, Addameer was able to release the prisoner Alaa' Al-Joubeh in a parole hearing after fulfilling two thirds of her actual sentence.

Addameer's legal unit followed up 18 political prisoners cases in PA prisons, where the lawyers attended six court hearings and visited three prisoners. The restrictions

and their determination pushes them to give all that they can with a high degree of professionalism and credibility. They have our deep thanks and appreciation.

Addameer expresses its deepest thanks for all those who believed in the association's vision, whether volunteers or organizations, especially through their support to the hunger strikers. To those we say, without your support we would not be able to overcome all the obstacles.



striking against the policy of denying periodic family visits and improvement in their detention conditions.

The Palestinian security services continued targeting political and community activists, through regular arrests and warrants in order to investigate them. Consequently, hundreds of university students were arrested and prosecuted especially the ones that frequently oppose the Palestinian Authority's position and policies with regards to the negotiations with the Israeli Occupation. Such unreasonable policies forced dozens of activists to go on trial for slander, defamation or insulting the owners of senior positions. These acts were a clear violation of the freedom of expression.

Yet, regardless of the tough situation, Addameer made every effort to support Palestinian political prisoners detained by the occupation as well as those in Palestinian Authority prisons, through its legal unit. Through a periodic visits program, Addameer supports the Palestinian prisoners by providing the legal support needed, in addition to monitoring violations that accompany arrests and detention. Addameer works vehemently on raising the issue of prisoners and detainees at the local and international levels, through its lobbying and advocacy programs. It also contributes to spreading the concept of human rights and raises awareness among different groups whose rights have been violated through its awareness and training program, which emphasizes the importance of joint action to counter all forms of violations.

The main obstacles that Addameer faced throughout 2013 were the IOF's violations against its employees, in addition to the difficult financial situation, which had an impact on its recruitment possibilities. Despite that, Addameer stood firm through long-term strategic relationships with its main supporters and donors, such as Irish Aid, Christian Aid, ICCO, UNDP and Solidarity International. In addition to Addameer's long-term strategic partners, Addameer worked on building new relations with international organizations, such as: Sigrid Trust, Mundubat, Grassroots International, HeksEpper, the Norwegian Foreign Ministry, and Heinrich Boll Foundation.

Addameer would not have been able to accomplish all of these achievements without its employees, whose commitment to the prisoners and detainees issue

the occupation. This decision made by the PA gave the Israeli Occupation the space to continue its violations against the Palestinian people without being subjected to any sort of punishments. The violations include murdering Palestinians, enlargement of settlements, house demolitions, land confiscation, building of the Apartheid Wall, daily arrests, the siege on the Gaza Strip, and many other war crimes and crimes against humanity. The year also witnessed a significant increase in settler attacks on Palestinian civilians and their property, and even attacks on the religious sites in some villages and towns, without any accountability. In some cases these assaults were in fact under the protection of the IOF forces, as stated by “B’tselem” documentation.

More than 3,800 Palestinians were arrested in 2013, at a rate of 11 arrests per day. This high rate of arrests highlights the continuation of the occupying forces’ policies, aimed at disintegrating Palestinian society and imposing collective punishment. Such policies require the need to develop the number and the way in which legal follow-ups and documentation related to those arrests, and the violations associated with them are conducted. This would allow for organizations to have reliable examples of the violations when prosecuting the occupation and its leaders in the future.

The arrests of 2013 mainly targeted children and human rights’ defenders, with an increase in the rates of administrative detention. In addition the year also witnessed an increase in the punitive measures undertaken by the Israeli Prison Services against the prisoners, such as night raids, frequent transfers between prisons, and deliberate medical negligence of prisoners and detainees. In fact medical negligence led to the deaths of two prisoners: Maysara Abu Hamdieh and Hasan Tourabi. The continuous use of torture in interrogation centers in 2013 also led to the murder of the detainee Arafat Jaradat in Megiddo prison.

The individual hunger strikes by the prisoners continued throughout the year, which were mainly against the occupation’s policy of administrative detention and the re-arrest of those who were released in the 2011 prisoners exchange deal. The Jordanian hunger strike was the most prominent, during which the prisoners demanded their transfer to Jordanian prisons as stated in the Wadi Araba agreement, in addition to



## Preface

Addameer endured a harsh attack from the Israeli Occupation Forces (IOF) throughout the past year, which started at the end of 2012 and continued throughout 2013. The attack started with the occupation forces breaking into the association's office and stealing five computers, one video camera and a still camera, in addition to destroying the office's property, including papers and the archive.

The IOF also continued for the third year in a row to deny Addameer's chairperson, Mr. Abdul Lateef Ghaith, from entering the West Bank. Also, during 2013, three staff members were arrested: Samer Arbid the association's accountant; Anas Barghouthi a lawyer who worked on cases of political prisoners detained by the Palestinian authority; and our colleague Ayman Naser. Both Arbid and Barghouthi were arrested for almost two months, while Naser was arrested for thirteen months and was released in November 2013.

On the internal level, three of our colleagues resigned in 2013; the advocacy and training coordinator Azam Sarsoor, Firas Sabah, a lawyer, and the local media coordinator Sharif Suliman. Addameer filled these positions, in addition to re-introducing the position of a field researcher in Jerusalem and a part-time fundraiser position.

There was both positive and negative progress in the year of 2013 on the political level, which affected the issue of Palestinian political prisoners. The return to negotiations with the Israeli Occupation resulted in the release of some prisoners who were arrested before the Oslo agreement, and spent more than twenty years behind bars. Unfortunately, the occupation refused to release the fourth batch under the pretext of stalled negotiations or in fact because the Palestinian Authority (PA) did not succumb to Israel's pressure on some issues. Yet, unfortunately the PA agreed not to join the basic international human rights conventions, as a condition for re-negotiation with

no signs that the conflict will end soon, which means more violations, imprisonments and detentions.

There should be a working methodology and a specified philosophy for Addameer to accomplish its goals, which is the way towards real and tangible work. The organization dissociates itself from seeking publicity for itself, and instead focuses on its strategic goals. Therefore it is keen on strengthening and devoting a moral system that is based on the principles and objectives of the national rights of an occupied nation who are deprived of their legitimate and basic human rights, as Addameer is working in an environment that lacks justice, and in which the human is the victim.

I would like take the opportunity of the release of Addameer's annual report for the year 2013 to thank all of those who have supported the organization and its programs including international donors, partners and the local networks, as well as the public and supporters.

I would like to also extend my thanks and appreciation to the employees, especially the general director, and ask them to accomplish their work while maintaining their team spirit and to take all chances to improve their personal skills.

Head of the Board of Directors  
Mr.Abdul Lateef Ghaith

## Board of Director's message

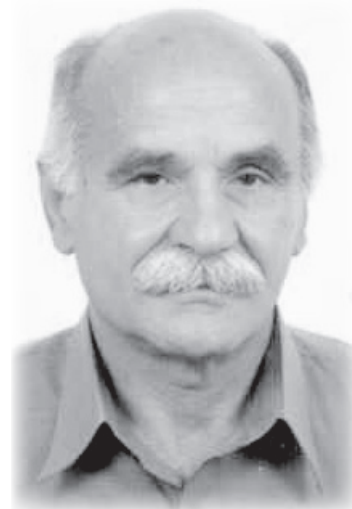
The current reality of Palestinian society under the humiliating and unjust occupation which violates basic human rights that include arbitrary arrest and detention, raises the need for professional and effective organizations that are dedicated to prisoner's and detainees issues. And so, Addameer was established 20 years ago to provide the support and protection needed for prisoners and detainees.

The necessity for such organizations have not stopped or decreased with the intensification of the conflict, and consequently the increase in violations and victims. This escalation in fact raised the need for multiplying the efforts in building this national humanitarian organization.

Addameer's analysis present a relative rise in the productive capacity and depth of experience, capabilities and capacities and the terms and conditions of institutional work. However, there is still more work needed in order to effectively cover prisoners and detainees' issues.

The outcomes 2013 fit with Addameer's capabilities, work plan and objectives. Addameer was able to overcome the internal and external obstacles that it faced due to unexpected circumstances, which required taking into account unexpected developments in an unstable and chaotic environment.

Addameer aims to improve its work and its level of productivity, and to enhance its capabilities and abilities to meet the needs of people living under an occupation which imposes a continuous need to resist these ongoing violations against them.. There are



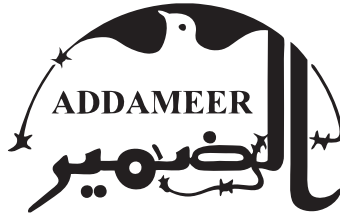
Head of the Board of Directors  
Mr. Abdul Lateef Ghaith

1. The first interim goal: Provide protection and support for the victims of political and civil rights violations .....	44
2. The second interim goal: Ensure accountability and stop impunity with regards to violations related to political and civil rights .....	46
<b>3. Third Strategic Goal: Develop a society and organizations that protect the civil and political rights of individuals and groups for whom their rights have been violated .....</b>	<b>51</b>
1. The interim goal: Increase the awareness of the individuals and groups of whom their rights have been violated .....	52
<b>4. Forth Strategic Goal: Develop and improve the association's capacities to achieve its goals effectively and efficiently .....</b>	<b>55</b>

## Table of Contents

Preface .....	7
Executive Summary .....	11
The Reality of Human Rights During the Report's Period .....	14
Addameer Most Important Results and Impacts' Achieved Unachieved Activities and Shortfalls .....	17
Report's Methodology .....	21
<b>1. First Strategic Goal: Contribute to ending Israeli violations against prisoners, detainees and their families during arrest and/or detention .....</b>	<b>23</b>
1. The first interim goal: Supporting prisoners, detainees and their families to stand against the occupation practices and policies of torture, punishment and degrading treatment .....	24
2. The Second interim goal: Ensure accountability for crimes and violations committed by the occupation authorities against the prisoners, detainees and their families .....	31
<b>2. Second Strategic Goal: Ensure and augment that the obligations of the Palestinian Authority relating to legislation, policies and practices are in line with international human rights law, in particular civil and political rights .....</b>	<b>43</b>





**Addameer Prisoner Support and  
Human Rights Association**

# **Annual Report**

## **2013**

**Ramallah, Palestine**  
**2014**





Addameer Prisoner Support and Human Rights Association

# Annual Report

## 2013

